CARNEGIE
ENDOWMENT FOR
INTERNATIONAL PEACE

THE FORGOTTEN UPRISING IN EASTERN SAUDI ARABIA

Frederic Wehrey

الانتفاضة المَنسيّة في شرق (المملكة العربية السعودية)

فريدريك ويري

مركز الجزيرة للدراسات والتوثيق
التأسيس ١٥ شعبان ١٤٣٧
Al-Jazeera Center for Studies and Documentation

JUNE 2013

مركز الجزيرة للدراسات والتوثيق

بغية تحقيق سلام دائم في المنطقة الشرقية المضطربة من المملكة العربية السعودية، على النظام السعودي أن يعالج الدوافع الطائفية والسياسية والاجتماعية-السياسية المتجذّرة الكامنة وراء المعارضة.

ملخّص

شهدت المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية دورة قاتلة من التظاهرات وإطلاق النار والاعتقالات على مدى أكثر من عامين. وفي حين يشترك شيعة المنطقة الشرقية في المظالم مع بقية أنحاء البلاد، يتفاقم السخط الذي يجيّش تحت السطح بسبب سجلّ حافل من تمييز النظام والإهمال على المستوى المناطقي. ولتحقيق الاستقرار في المنطقة، ينبغي على النظام معالجة جذور المعارضة على المستويَين المحلي والوطني.

اضطرابات المنطقة الشرقية

- تعود أسباب المعارضة في المنطقة الشرقية عادة إلى التمييز الطائفي الذي يمارسه النظام ضد الشيعة، وإلى الإهمال الاقتصادي، والتهميش السياسي للمنطقة.
- يدعو الناشطون الشيعة في المنطقة الشرقية إلى حكمٍ قائمٍ على المشاركة الحقيقية، والإفراج عن السجناء السياسيين، وإنشاء مجلس شورى مُنتخَب، وصياغة دستور للبلاد، من بين مطالب أخرى.
- استجاب النظام لتلك المطالب باستراتيجية بالية تمثّلت بتوزيع الإعانات الاقتصادية، واستلحاق رجال الدين الشيعة لكبح الاحتجاجات، وإطلاق هجوم إعلامي مضاد يُشعِل فتيل الطائفية، وتنفيذ حملة من الاعتقالات والسجن.
- عمّق القمع الذي مارسه النظام الانقسامات بين محاوريه التقليديين من الناشطين الشيعة من كبار السنّ ورجال الدين، وبين شبكات الشباب الذين نفد صبرهم وأعربوا عن امتعاضهم من بطء وتيرة الإصلاح. وفي حين تشبه أهداف هؤلاء الناشطين الشباب أهداف نظرائهم الأكبر سناً، فإنهم يفضّلون احتجاجات الشوارع على العرائض والالتماسات.

توصيات للحكومة السعودية

تنفيذ النتائج التي توصّل إليها، في العام 2012، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض. وتشمل هذه النتائج سحب القوات السعودية من البحرين، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وإنشاء لجنة للتحقيق في ممارسات وزارة الداخلية في العوامية، وهي بلدة فقيرة كانت نقطة محوريّة للمعارضة الشيعية وقمع النظام.

وضع حدّ لعمليات الاعتقال التعسّفي وإلغاء القوانين الصارمة ضد "الفتنة". فقد أجّجت هذه التجاوزات غضب الشباب في المنطقة الشرقية ومناطق أخرى في البلاد.

تمكين المجالس البلدية المُنتخَبة في جميع أنحاء البلاد لكي تمارس قدراً أكبر من الرقابة والسلطة التنفيذية على ميزانياتها. فهذه السلطات في الشرق ستساعد في تعزيز البنية التحتية وتحسين المرافق التعليمية وتنويع الاقتصاد، وهي كلّها أمور ضرورية لتجنّب مخاطر المعارضة الشبابية.

الاعتراف بالقوانين الشرعية للشيعة الجعفرية ومنح الشيعة تمثيلاً في هيئة كبار العلماء. فزيادة التنوّع في هذه المؤسّسات ستساهم، على المدى الطويل، في الحدّ من الطائفية في المجتمع السعودي.

عدم التسامح مع تصوير المعارضة في المنطقة الشرقية على أنها دليل على التخريب الذي تمارسه إيران. فمثل هذا التصوير يغذّي بيئة سياسية سامة ويساهم في تنفير جيل الشباب الشيعة.

تزايد مشاعر السخط

بعد عامين على بدء الانتفاضات العربية، لاتزال المملكة العربية السعودية تشكّل لغزاً [1].فيبدو، بالنسبة إلى المراقبين الخارجيين، أنها تجاوزت إلى حدّ كبير الثورات والاضطرابات التي هزّت بقية العالم العربي. لكن السعودية تحت السطح بلدٌ يعاني من تصاعد التحدّيات السياسية والاقتصادية والديمغرافية. كما أن تطلّعات جيل الشباب الذي يواجه بطالةً واسعة الانتشار، واستبعاداً وشيكاً له من نظام رعاية الدولة، آخذةٌ في الارتفاع. يُضاف إلى ذلك أن مشهد الإعلام الاجتماعي بات يمكّن الناس، وعلى نحو غير مسبوق، من تبادل الأفكار وانتهاك المحرّمات التي كانت مقدّسة في السابق. في الوقت نفسه، تتعرّض الخدمات والبنية التحتية إلى الضغط والإجهاد، في حين أن القطاع العام متضخّم، ويجري تجاهل مسائل الخلافة داخل القيادة الهرمة.

وإذا ماكان ثمة مكان في المملكة العربية السعودية حيث تبرز هذه التحديات بوضوح، فهو المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، حيث تقيم الغالبية العظمى من المواطنين الشيعة الاثني عشرية في البلاد، والذين تقدّر نسبتهم بحوالى 10 إلى 15 في المئة من مجموع السكان [2].فقد شهدت المنطقة الشرقية منذ بداية الانتفاضات العربية في أواخر العام 2010، اضطرابات ثانوية ومستمرة ضمن حلقة لاتنتهي من الاعتقالات وإطلاق النار والتظاهرات .وقد قُتِل ستة عشر شاباً خلال هذه الاضطرابات.

خلال معظم سنوات العقدَين الماضيَين، عكست المعارضة في المنطقة الشرقية مزيجاً من الإهمال الاقتصادي والتهميش السياسي على المستوى المحلي، ينطوي في كثير من الأحيان على مفاهيم مُضخَّمة عن إذعان الشيعة لإيران .إضافة إلى ذلك، واجه الناشطون

الشيعة رواية قديمة قدّمتها العائلة المالكة وحلفاؤها، مفادها أن المواطنين في البلاد ميّالون إلى أهواء القبَلية والطائفية والإسلاميين، وبالتالي هم ليسوا جاهزين للديمقراطية الكاملة. وفي هذا الإطار، يؤدّي آل سعود دور الوسيط المعتدل، والرابط الذي يوحّد المواطنين المنقسمين. وردّاً على ذلك، يقول الناشطون الشيعة، إلى جانب عدد متزايد من الإصلاحيين السنّة، إن هذا يمثّل بالضبط غياب المجتمع المدني والحكم التشاركي الذي يفسّر الاستمرار المزمن للطائفية والقبلية في المجتمع السعودي.

ما من شك في أن التمييز الطائفي يؤثّر إلى حدٍّ كبير على الحياة اليومية للأقلّية الشيعية في المنطقة الشرقية في السعودية. بيد أن العديد من مطالب المحتجّين لاتتعلّق بحقوق الشيعة على وجه التحديد، إذ تشمل بالأحرى مجموعةً من الأهداف التي طالما طرحها الإصلاحيون في أماكن أخرى من البلاد: الإفراج عن السجناء السياسيين، وتشكيل مجلس شورى مُنتخَب، واستقلال القضاء، وصياغة دستور للبلاد، ومنح المجالس البلدية قدراً أكبر من السلطة .في هذا المعنى، سيكون من الخطأ تفسير المعارضة في المنطقة الشرقية باعتبارها قضية محلية بحتة أو شيعية بالمعنى الضيّق. ومع أن الوضع تفاقم بالتأكيد بسبب التمييز الطائفي، يطال الكثير من الدوافع الكامنة وراء المعارضة أجزاءَ أخرى من المملكة، وبدرجات متفاوتة من الشدّة.

وقد لجأ النظام، في سياق ردّه على الاحتجاجات، إلى استراتيجيات مُجرَّبة تمثّلت في تقديم الإعانات والمنافع الاقتصادية الأخرى، واستلحاق رجال الدين الشيعة المحافظين والأكثر مهادنة لتهدئة غضب الشباب، وإطلاق هجوم إعلامي مضاد يصوّر الاحتجاجات بوصفها أعمالاً إجرامية بطبيعتها أو أنها تسترشد بنظام ايران الشيعي، وشنّ حملة أمنية من الاعتقالات والسجن .وتسبّبت حملة القمع التي شنّتها الحكومة في تعميق الانقسامات بين محاوريها من رجال الدين الشيعة وبين كادر من الشباب أكثر نشاطاً، الأمر الذي أضرّ بعملية الإصلاح.

يحتاج النظام إلى معالجة الدوافع المتأصّلة للمعارضة على الصعيدَين الوطني والمحلي لكي يحقّق سلاماً اجتماعياً دائماً في المنطقة الشرقية. ففي نهاية المطاف، تكمن أفضل وسيلة لتخفيف حالة عدم الاستقرار في المنطقة الشرقية في بدء عملية إصلاح شاملة تتضمّن نظاماً قضائياً أكثر شفافية ومستقلاً، ومنح صلاحيات أكبر للمجالس البلدية، ووضع حدّ للتمييز في القطاع العام، وإضفاء مزيد من التنوّع الديني على المؤسسة الدينية في البلاد.

الجذور المحلية والطائفية للمعارضة

تُعَدّ مشكلة المعارضة في المنطقة الشرقية، في كثير من جوانبها، نتاجَ التوزيع غير المتكافئ للموارد الاقتصادية ورأس المال السياسي، وهو الخلل الذي يعتري العديد من المحافظات في المملكة العربية السعودية. بيد أن هذا الإحساس بالإقصاء متجذّر في المنطقة الشرقية، وله سجلّ طويل يعود إلى بدايات نشأة المملكة.

في العام 1913، أُخضِعَت واحَتا الأحساء والقطيف في المنطقة الشرقية إلى سيطرة ابن سعود وحلفائه القبليين من منطقة وسط نجد. وفي العام 1932، أُدمِجَت الواحتَين في الدولة السعودية الحديثة. في الفترة اللاحقة من بناء الدولة، ظلت المناطق الشرقية تابعة لمنطقة نجد من حيث تنميتها الاقتصادية وسلطتها السياسية ومكانتها البارزة في الروايات الرسمية للدولة.

يعترف الناشطون الشيعة بأن مستوى المعيشة في شرق السعودية قد تحسّن عموماً مع مرور الوقت، ولاسيما بالمقارنة مع المحافظات الأخرى مثل الجوف وعسير. لكن لاشكّ أن المشاكل لاتزال قائمة، ولايزال هناك إحباط إزاء عدم وجود مدخلات لأبناء المنطقة الشرقية في ميزانيات البلديات وإدارة المحافظة .وفي مناطق معيّنة في الشرق، ولاسيما بلدة العوامية، أدّت المعدلات المرتفعة للبطالة والفقر المدقع إلى زيادة المشاكل، التي ازدادت مرارةً لأن البلدة تتاخم خط أنابيب رئيساً للغاز.

أدّى الإقصاء الديني إلى تفاقم الشعور بالتهميش السياسي والمناطقي .وبموجب النظام الأساسي للحكم في المملكة الذي أُقِرّ في العام 1992، جرى تكريس الإسلام السنّي كمصدر لسلطة الدولة، إذ تصدر أعلى هيئة دينية في البلاد، هيئة كبار العلماء التي تضمّ عشرين شخصاً، الفتاوى الدينية التي تؤثّر على كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في المملكة تقريباً. ومع أن الهيئة تضمّ ممثّلين عن المدارس الفقهية السنّية الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، لايوجد فيها ممثّلون للشيعة.

نتيجة لذلك، يشعر الشيعة بالتمييز في عدد من المجالات. ومع أن الحكومة تسمح بالتجمّعات الدينية الخاصة، لايزال الشيعة يواجهون عقبات بيروقراطية وقانونية في الحصول على التراخيص العامة والاعتراف بالمساجد وبيوت العزاء .ويشكو رجال الدين الشيعة من أن وسائل الإعلام الرسمية تهمل تغطية الاحتفالات الدينية الشيعية. كما يُعَدّ النظام التعليمي مجالاً رئيساً آخر للقلق، إذ تحوي الكتب المدرسية في كثير من الأحيان إشارات مهينة إلى الشيعة، وفي بعض الحالات حججاً قانونية لإقصائهم اجتماعياً أو حتى قتلهم.

وثمّة شكوى قديمة تتمثّل في معاملة الشيعة في ظلّ النظام القضائي الذي تحكمه على المستوى الوطني مدرسة الفقه الحنبلي السنّية. ومع أن الشيعة في شرق المملكة يتمتّعون بالقدرة على استخدام محاكم الأوقاف والمواريث الجعفرية، يبقى نطاق أحكامها محدوداً جغرافياً ويقتصر على الدعاوى في القطيف والأحساء. ولايستطيع الشيعة من أجزاء أخرى من البلاد، بما في ذلك أنحاء من المنطقة الشرقية ونجران والمناطق الشيعية في المدينة المنورة في الغرب، الوصول إلى المحاكم الشيعية. إضافة إلى ذلك، فإن سلطة المحاكم الشيعية في المنطقة الشرقية مقيّدة بالمحاكم السنّية التي تمتلك حق نقض قرارات المحاكم الشيعية. وفي وسع أي مُدَّعى عليه أو مدَّعٍ لايوافق على حكم قاضٍ شيعي، أن يسعى إلى إعادة النظر في القضية في محكمة سنّية [3].

كذلك يجري إقصاء الشيعة من الأجهزة الحكومية الحسّاسة، مثل وزارة الداخلية والحرس الوطني ووزارة الدفاع. وباستثناء مراقبة حركة المرور، تزوَّد قوات الشرطة في المنطقة الشرقية في العادة بموظفين من السنّة، وهم في كثير من الأحيان من أنحاء أخرى من البلاد، الأمر الذي يولّد شعوراً بالجفاء لدى المجتمعات المحلية وموظّفي إنفاذ القانون. ويُعتَبَر الديوان الملكي ومجلس الوزراء والسلك الدبلوماسي مجالات أخرى للإقصاء. على المستوى المحلي، الشيعة ممثَّلون بشكل أفضل في المجالس البلدية، ولهم ستة من أصل أحد عشر مقعداً في المنطقة الشرقية. ومع ذلك، ليست السلطة الحقيقية في المحافظة في يد المجالس، بل هي موجودة على مستوى المحافظة، التي تخضع إلى إشراف وزارة الداخلية وتسيطر العائلة المالكة عليها بحزم [4].

يستند الكثير من التمييز إلى التحالف التاريخي والتكافلي بين عائلة آل سعود الحاكمة والمؤسّسة الدينية السلفية. وفي مقابل إضفاء الشرعية على حكم العائلة، يُسمَح للمؤسّسة السلفية بأن تتبوّأ مكاناً بارزاً في الخطاب العام والاجتماعي في المملكة. وبالنسبة إلى كثير من رجال الدين فى الدوائر العليا من هذه البيروقراطية، يوفّر تعزيز الطائفية منافع مادية حقيقية من خلال ضمان وصولهم بصورة مستمرة وحصرية إلى السلطة السياسية. ومن شأن أي اعتراف رسمي بالهوية الشيعية، سواء في المجالات السياسية أو القانونية أو الثقافية، أن يقوّض هذه الأولوية بصورة فعلية. فرجال الدين السلفيين هم بالكاد موحَّدون في سلوكهم تجاه الشيعة، لكنهم موحَّدون عموماً في الرأي القائل إن الشيعة منحرفون عن العقيدة الإسلامية السلفية. وبالتالي تُشوَّه سمعة الشيعة بوصفهم روافض.

وقد أثبت التمييز الطائفي أنه مفيد للعائلة الحاكمة والسلفيين، إذ سمح النظام السعودي منذ وقت طويل بانتشار الكتيّبات والخطب وبيانات الإنترنت المناهضة للشيعة والفرس، حيث يتكرّر استخدام الكثير منها من هجوم المملكة الأيديولوجي المضاد على الثورة

الإيرانية التي قامت في العام 1979. وكثيراً ماتُستخدَم مناهضة التشيّع كأداة محلية مفيدة للنظام، ووسيلة لاسترضاء المنتقدين المحتملين في المؤسّسة السلفية وصرف المشاعر الشعبية بعيداً عن إخفاقات النظام. ولكي يتمكن من التعامل مع مطالب الإصلاح، كثيراً مالعب نظام بالورقة الطائفية لتحقيق نتيجة مماثلة، حيث يصوّر الاحتجاجات في المنطقة الشرقية على أنها شيعية بطبيعتها. وكان الهدف النهائي من هذه الاستراتيجية هو إحباط أي تعاون عابر للطوائف بين الناشطين في أنحاء مختلفة من المملكة.

الشكوك الدائمة حول التأثير الخارجي

جرى إقصاء الشيعة السعوديين منذ وقت طويل بسبب الشكوك الكبيرة حول روابطهم عبر الوطنية مع إيران والعراق ولبنان وسورية. ومن أبرز هذه الروابط المؤسّسة الشيعية الفريدة مراجع التقليد. وهذا المصطلح يعني حرفياً "مصدر المحاكاة"، ويشير في الممارسة العملية إلى تبجيل كبار رجال الدين الشيعة الذين توفّر فتاواهم إرشادات غير ملزمة في المسائل الروحية والاجتماعية والقانونية، والسياسية في بعض الحالات. ولأن سلطة المؤسّسة الدينية الشيعية لاتقتصر، من الناحية النظرية، على الحدود الوطنية، فقد أثبتت المؤسّسة أنها إشكالية على صعيد إدماج الشيعة من خلال تأجيج شكوك السنّة في خيانة الشيعة للدولة. وتكمن في صميم هذه الشكوك أسئلة حول ما إذا كانت السلطة عبر الوطنية للمرجع توجيهية أو استشارية، وما إذا كانت تمتدّ خارج نطاق الشؤون الروحية والاجتماعية لتطال المسائل السياسية. وجادل بعض الكتّاب الشيعة في أنه كي يندمج الشيعة حقيقة، فعليهم إصلاح هذه المؤسّسة أولاً. ولايزال هذا النقاش مستمراً بين الشيعة، وقد تأثّر كثيراً بالأحداث الإقليمية في العراق وإيران.

لاتزال الشكوك في ولاء الشيعة السياسي في المنطقة الشرقية للنظام الإيراني تحاصرهم وتضايقهم. وتتجنّب الأغلبية الساحقة من الشيعة السعوديين إقامة علاقات سياسية رسمية مع الجمهورية الإسلامية، وترفض نظام الحكم الديني الإيراني لصالح الرؤية الأكثر مهادَنة لآية الله العظمى السيد علي السيستاني، أرفع رجل دين شيعي في العراق. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال دائماً، فقد تسبّبت الثورة الإيرانية في حدوث تحوّل كبير من المهادنة إلى النشاط في أوساط الشيعة في المنطقة الشرقية.

كانت انتفاضة الأيام السبعة في تشرين الثاني/نوفمبر 1979 الحدث الأكثر تأثيراً في المنطقة الشرقية في السعودية بعد الثورة الإيرانية. ومع أن التظاهرات كانت مستوحاة جزئياً من الثورة الإيرانية، [5]كان الكثير من المظالم التي حرّكت المتظاهرين محلياً وغير طائفي. وشهدت فترة أواخر السبعينيات خيبة أمل متزايدة بين الشيعة، بسبب فشل الحكومة في الوفاء بوعودها لتحديث المنطقة الشرقية، حيث تتناقض الظروف المعيشية بشكل حادّ مع الثراء المتزايد للنخب السعودية في منطقة نجد وسط البلاد. وقد بدأت

الاحتجاجات بعدما نظّم ناشطون شيعة مواكب عامة في يوم عاشوراء، إحياءً لذكرى أربعينية الإمام الحسين، في القطيف في انتهاك مباشر للحظر الذي كان قائماً منذ العام 1913. وسرعان ما امتدّ التمرّد إلى القرى المجاورة، حيث جاء ردّ النظام القمعي سريعاً بواسطة الحرس الوطني السعودي، فقُتِل أربعة وعشرون من المتظاهرين الشيعة على الأقل. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، أسّس قادة الانتفاضة، حسن الصفار وتوفيق السيف وجعفر الشايب، منظمة الثورة الإسلامية رسمياً.

في أعقاب الانتفاضة، واصلت إيران جهودها الرامية إلى ممارسة نفوذ على النشاط الشيعي في المملكة العربية السعودية. في العام 1981، أنشأ فيلق الحرس الثوري الإسلامي مكتب حركات التحرر، الذي يهدف بوضوح إلى دعم الجماعات الثورية في منطقة الخليج [6].وقد أقامت شخصيات شيعية دينية سعودية وناشطون علمانيون - الكثير منهم من أتباع آية الله السيد محمد الشيرازي، والمعروفين بأعضاء مايُسمّى التيار الشيرازي - علاقات وثيقة مع هذا المكتب. وتبيّن لاحقاً أن لهؤلاء الأفراد دوراً فعّالاً في دعم منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية.

ومع ذلك، لم تكن إيران راضية في نهاية المطاف عن قدرتها على السيطرة على منظمة الثورة الإسلامية. فقد حدا غياب الرقابة، إلى جانب التحوّل السياسي الحزبي في طهران، بالقيادة الإيرانية إلى إنشاء، جماعة متشدّدة أكثر مرونة في المملكة العربية السعودية، أطلق عليها اسم "حزب الله الحجاز". وقيل إن أعضاء الجماعة هم الذين نفّذوا تفجير أبراج الخبر في العام 1996 في المنطقة الشرقية، حيث قُتِل تسعة عشر جندياً أميركياً وجُرِح حوالى 500 شخص [7].وفي أعقاب اعتقال منفّذي التفجير وعودة الدفء إلى العلاقات السعودية-الإيرانية في أواخر تسعينيات القرن المنصرم، حُلَّت الجماعة ودُمِج أعضاؤها في فصيل سياسي يُعرَف باسم "خط الإمام" (في إشارة إلى آية الله روح الله الخميني.(

في العام 1993، عاد الزعماء الشيعة لمنظمة الثورة الإسلامية، والذين كان الكثير منهم في المنفى، إلى السعودية، وتوصّلوا إلى اتفاق مع الحكومة السعودية. وفي مقابل وعدٍ بالتخلّي عن العنف، حصل هؤلاء على تأكيدات من الحكومة بشأن الإصلاح السياسي ومعالجة المظالم الشيعية [8].كانت هذه بداية فترة طويلة من النشاط السلمي لرجال الدين والناشطين المعروفين الآن جَماعياً باسم "الإصلاحيين". ومع أنهم نأوا بأنفسهم عن إيران، واجه العديد منهم اتّهامات متكرّرة من جانب النظام ورجال الدين السلفيين بأنهم استمروا في التصرّف نيابة عن طهران وبناءً على طلبٍ من رجال الدين الشيعة في إيران والعراق ولبنان.

الإصلاحات الجوفاء وتصاعد خيبة الأمل

تمثّل النشاط السياسي الشيعي السعودي منذ فترة الثمانينيات المضطّربة إلى حدّ كبير بتقديم التماساتٍ إلى العائلة المالكة، والعمل في المجتمع المدني على مستوى القاعدة، والمشاركة في انتخابات المجالس البلدية، والحوار مع الإصلاحيين من ذوي التفكير المماثل من الليبراليين السعوديين والإسلاميين السنّة. لكن الجزء الأكبر من هذا النشاط لايهدف إلى معالجة الإساءات الطائفية المحدّدة ضد الشيعة، بل إلى بناء مجتمع مدني وهياكل حكم تقوم على المشاركة بصورة أكبر في المملكة.

مع ارتقاء الملك عبدالله إلى العرش في العام 2005، أعرب شيعة المنطقة الشرقية عن أملهم في أن يكون الإصلاح حقيقة واقعة. فقد تبنّى عبدالله، كولي للعهد أولاً وكملك فيما بعد، عدداً من المبادرات الرامية إلى تهدئة الانقسامات الطائفية وزيادة المشاركة العامة في الحياة السياسية في البلاد .وكان من بين أبرز المبادرات في هذا الصدد إنشاء جلسات الحوار الوطني، التي تهدف إلى جمع أفراد من مختلف شرائح المجتمع السعودي لمناقشة مجموعة متنّوعة من القضايا الوطنية. وقد اتّخذت المبادرة الخطوة الثورية المتمثّلة بالاعتراف بالتنوّع الطائفي والمناطقي في المملكة. كما أسّس عبدالله برنامجاً وطنياً ضخماً للمنح الدراسية لإرسال الشباب السعودي إلى الخارج من أجل الحصول على التعليم الجامعي. والأهم من ذلك هو أن الملك عبدالله أشرف على أول تجربة للبلاد في السياسة القائمة على المشاركة الجماعية عبر انتخابات المجلس البلدي في العام 2005.

لكن هذه الإصلاحات لم تَرْقَ إلى مستوى الوعود التي قطعتها. وفقاً لكل الروايات تقريباً - من شباب الشيعة إلى رجال الدين والمثقفين - أثبتت المبادرات مثل الحوار الوطني والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها شكلية في الأساس. فقد أنعشت انتخابات المجالس البلدية في العام 2005 الآمال بشأن إجراء تحسينات على الحكم في المنطقة الشرقية. لكنها أثبتت أيضاً أنها مخيّبة للآمال، حيث بقيت السلطة النهائية على الميزانيات المحلية والإدارة وتعيين الموظفين في يد أمير المنطقة الشرقية ووزارة الداخلية.

بدا التعديل الوزاري الذي أُجري في السعودية في شباط/فبراير 2009 واعداً. فقد شمل إقصاء أنصار متشدّدين من الحكومة، مثل إبراهيم بن عبدالله الغيث، رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وصالح بن محمد اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى. أثارت عملية إعادة التنظيم التوقّعات بأن يحصل الشيعة على تمثيل في هيئة كبار العلماء ومجلس القضاء الأعلى، وهو أيضاً هيئة دينية رفيعة. ومع ذلك، لم يُعيَّن أيُّ شيعي في هذه الهيئات.

الأسوأ من ذلك هو أنه تمّ التراجع تدريجياً عن الجهود الرسمية وغير الرسمية لإقامة حوار عابر للطوائف بين الشيعة والسنّة، إما بسبب غياب الدعم من جانب النظام، وإما بسبب العرقلة المتزايدة لهذه الجهود، إلى جانب تصاعد التوتّر الطائفي في المجتمع السعودي. فقد أعرب أحد الناشطين الشيعة في الهفوف لكاتب الورقة عن أسفه في أوائل العام 2013 قائلاً: "لقد ولّت أيام المصالحة بين الشيعة والسنّة بين العامين 2005 و2007."

إن كان ثمة نقطة إيجابية فهي تتمثّل في برنامج المنح الدراسية في الخارج. كان هذا البرنامج يُدار، وفقاً لكثير من المحاورين الشيعة، من دون اعتبار للطائفة أو المنطقة. ومع ذلك، تبيّن أن هذا البرنامج كان سيفاً ذا حدّين، حيث عاد الكثير من الشباب الشيعة الذين استفادوا من البرنامج إلى بلدٍ لم يكن قادراً على استيعاب تطلّعاتهم في اللحظة التي حلّت فيها مشاعر اللامبالاة وانعدام الثقة واليأس المتجدّدة محلّ وعود الإصلاح.

الفجوة بين الأجيال

على مدى العقدَين الماضيَين، لم تُسفِر محاولات الإصلاحيين على صعيد النشاط السلمي إلا عن نتائج مخيّبة للآمال. في نهاية المطاف، تحوّل تصاعد مشاعر الإحباط مع غياب الإصلاح إلى غضب جماعي. وإن كان هناك من حدثٍ يمكنه تحديد هذا التحوّل بدقة، فهو أعمال الشغب التي وقعت في المدينة المنورة في شباط/فبراير 2009، وهي مدينة يبجّلها الشيعة لأنها تضمّ قبور أئمة الشيعة .فقد اندلعت اشتباكات بين الحجاج الشيعة الذين كانوا يزورون المقبرة وأفراد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التابعة للنظام. ومع أن الروايات الخاصة بالحادث تختلف، يبدو أن شرارة الاضطرابات انطلقت عندما قامت الشرطة الدينية بتصوير إناث من الحجّاج الشيعة. بعد ذلك، دخلت قوات الأمن إلى الأحياء الشيعية في المدينة حيث قامت بضرب السكان واعتقالهم، وأُصيب العشرات نتيجة لذلك [9].

راوغ الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، وهو الثاني في تسلسل ولاية العرش الذي كان قد عُيِّن حديثاً، وأثار اللبس في سياق إدانته للحادث، الأمر الذي أثار حفيظة الشيعة. وفي مقابلة صحافية لاحقة، بدا أن نايف يبرّر ردَّ الشرطة الدينية الوحشي، حيث قال إن المملكة العربية السعودية تتّبع "مذهب أهل السنّة"، وإنه رغم أن بعض المواطنين "يتبعون مدارس فكرية أخرى ...فإن على عقلائهم أن يحترموا هذا المذهب [10]."بالنسبة إلى الشيعة في المنطقة الشرقية، بدا أن ردّ النظام يؤكّد الشكوك المتزايدة بشأن وقف تواصل العائلة الحاكمة مع الشيعة أو التراجع عنه. وسرعان ما اندلعت التظاهرات في القطيف والعوامية والصفوة، الأمر الذي شكّل علامة على أخطر انفجار للمعارضة الشيعية منذ العام 1979.

أدّت أعمال الشغب في المدينة المنورة والإجراءات الصارمة التي تلتها، إلى تزايد حدّة الانقسامات داخل الطائفة الشيعية بشأن وتيرة الإصلاح ونطاقه. في أوائل آذار/مارس، أعلن حمزة الحسن، أحد أوائل منظّري منظمة الثورة الإسلامية الذي يقيم الآن في لندن، تشكيل "حركة خلاص في الجزيرة العربية" وقد رفضت الحركة صراحةً، مستشهدة ببطء وتيرة الإصلاح باعتباره المُحرِّك الرئيس وراء تشكيلها، النهجَ التدريجي والتشاركي للإصلاحيين، قائلةً إن تقرير المصير هو "حقّ مشروع" لأي جماعة مضطّهدة [11].

بيد أن التأثير الأكثر ديمومة للاشتباكات تمثَّلَ في زيادة شعبية آية الله نمر باقر النمر، وهو رجل دين شيعي صريح في التعبير عن آرائه رفضَ أيضاً النهج التشاركي للإصلاحيين، والذي كان تأييده يقتصر على مسقط رأسه في العوامية [12].في خطبة الجمعة التي ألقاها يوم 13 آذار/مارس، انتقد النمر النظام وحذّر من أن انفصال المنطقة الشرقية عن بقية البلاد هو الخيار الوحيد المتبقّي. كان أداء النمر ناريا وجذب أعداداً غير مسبوقة من الشبان المُحبَطين، وسرعان ما اكتسبت الخطبة شهرة واسعة على شبكة الإنترنت بوصفها "خطاب الكرامة". إلا أن الخطبة أثبتت في صفاقتها ورفضها القاسي للحوار أنها مربكة جداً للشخصيات الأكثر واقعية في حركة الإصلاحيين. ولذا لم يكن مفاجئاً أن تثير إشارة الخطاب إلى الانفصال حفيظةَ النظام، الذي تصرّف بسرعة واعتقل النمر وعدداً من أنصاره وفرض حظر التجوّل على العوامية.

وبدلاً من خنق المعارضة، أدّت موجة الاعتقالات إلى إطلاق نداءات واسعة للتضامن مع النمر، الأمر الذي أدّى، على عكس ماهو مُتوقَّع، إلى تعزيز مكانة هذه الشخصية الشيعية التي كان النظام يتمنّى تهميشها. نظّم الناشطون في أنحاء المنطقة الشرقية اعتصامات للمطالبة بالإفراج عن متظاهري العوامية .في نيسان/أبريل، أصدرت مجموعة من 60 شخصية شيعية، منها ثمانية عشر من رجال الدين البارزين، بياناً أعربت فيه عن التضامن مع سكان العوامية، وطالبت بوضع حدّ للتمييز الطائفي، في حين نأت بنفسها أيضاً عن دعوات النمر إلى الانفصال [13].

بحلول أواخر العام 2010، بدأت مجموعة شابة وأكثر نشاطاً من الشيعة السعوديين تدرك أكثر فأكثر أن العائلة المالكة تمكّنت من استلحاق الكوادر القديمة من الإصلاحيين، وأن هذه الكوادر فشلت في تحقيق أي تحسينات ذات مغزى. كان هذا الجيل الأصغر سنّاً عرضةً إلى رياح التغيير التي تجتاح المنطقة. وأصبحت الخلافات حول استراتيجيات الإصلاح تتمّ شيئاً فشيئاً على أساس صراع الأجيال. وتزايدت تلك الفجوة لتصل إلى ذروتها في نهاية المطاف في أعقاب الانتفاضات في تونس والقاهرة.

"يوم الغضب" السعودي في المنطقة الشرقية

في أعقاب سقوط الرئيس المصري حسني مبارك والتغيّرات الهائلة التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط في العام 2011، كانت الفئة الأكبر سنّاً من الناشطين والإصلاحيين هي التي بادرت أولاً إلى الضغط من أجل التغيير في المملكة العربية السعودية. وقّع الإصلاحيون الذين يفضّلون أسلوب الاحتجاج السلمي رسالةً إلى العائلة المالكة تطالب بملَكية دستورية. شملت قائمة الموقّعين الـ119 على الوثيقة التي أُطلِق عليها اسم "إعلان وطني للإصلاح"، مجموعة واسعة من الناشطين من مختلف ألوان الطيف الأيديولوجي والطائفي .حثّت الوثيقة على إجراء مجموعة واسعة من الإصلاحات السياسية والمدنية، بما في ذلك إنشاء جمعية وطنية مُنتخَبة، وحماية حقوق الإنسان، والأهمّ من ذلك، تأسيس نظام فدرالي من شأنه أن يعطي سلطة أكبر لحكومات المحافظات. وكان المطلب الأخير ذا أهمية خاصة باعتباره الشكوى التي وحّدت السنّة والشيعة [14].

لكن بالنسبة إلى الناشطين الشباب في الشرق، الذين ألهمتهم حشود المتظاهرين في تونس وميدان التحرير وبنغازي ودوار اللؤلؤة، كانت العريضة رمزاً لنهج قديم وبالٍ ثبت فشلُه. اشترك العديد من هؤلاء الناشطين في التخطيط لتظاهرات على مستوى البلاد، تقرّر القيام بها في 11 آذار/مارس، ووُصِفَت بأنها "يوم الغضب"، و"يوم حنين"، وأكثر فأكثر بأنها "ثورة حنين"، في إشارة تاريخية إلى معركة حنين التي جرت بين النبي محمد وأتباعه وبين قبيلة بدوية، قرب الطائف في العام 630 ميلادي.

في أوائل آذار/مارس، بدا أن مجموعات شبابية متباينة في جميع أنحاء البلاد قد اندمجت تحت مظلّة حركة عابرة للطوائف أُطلِق عليها اسم "ائتلاف الشباب الأحرار". أصدر الائتلاف مجموعة مطوّلة من المطالب تتألّف من 24 مطلباً، بما في ذلك الإفراج عن السجناء السياسيين، ووضع حدّ للفساد، وإلغاء جميع "الديون والضرائب غير المبرّرة"، وانتخاب مجلس للشورى، وإنشاء سلطة قضائية مستقلة [15].لكن المحاولة فشلت في نهاية المطاف بسبب الشكوك المتبادلة بين السنّة والشيعة في المنطقة الشرقية حول أهداف الاحتجاجات وتسلسلها.

التوترات بين الأجندات المحلية والوطنية

سرعان ماظهرت التوترات داخل الحركة الاحتجاجية بشأن تحديد أولويات الأجندات المحلية أو الوطنية. بدأ الشيعة على وجه الخصوص بالتركيز أكثر على مطالب وإصلاحات محدّدة حول التمييز في المنطقة الشرقية، بدلاً من التركيز على أهداف وطنية شاملة مثل القضاء على الفساد وصياغة دستور. ظهرت صفحات الفايسبوك الأولى التي تركّز بشكل خاص على المنطقة الشرقية في 3 آذار/مارس، بما في ذلك الصفحة التي تتمتّع بشعبية

واسعة، "ثورة المنطقة الشرقية ."لاتزال الصفحة نشطة وفيها روابط لمقاطع الفيديو والمنشورات.

أوضح منظّمو صفحة "ثورة المنطقة الشرقية" أن أجندتهم مختلفة عن أجندة "ثورة حنين". وقد جعل الموقع من الإفراج عن تسعةٍ من السجناء الشيعة "المنسيين" الذين اعتُقِلوا لمدة ستة عشر عاماً من دون محاكمة بسبب تورّطهم المزعوم في تفجير أبراج الخبر، مطلبَه الأساسي، وكذلك إطلاق سراح توفيق العامر، وهو رجل دين شعبي من الهفوف كان اعتُقِل بسبب دعوته إلى قيام ملَكية دستورية [16].

وقد عمد الشيعة إلى جدولة احتجاجاتهم إضافة إلى التعبير عن المطالب المحلية الخاصة بهم. فجرت أول تظاهرة يوم 3 آذار/مارس، قبل ثمانية أيام من "يوم الغضب"، عندما سار نحو 100 متظاهر في العوامية والقطيف تضامناً مع المعتقلين "المنسيّين". حصلت احتجاجات مماثلة في اليوم التالي بعد صلاة الجمعة في القطيف والهفوف والصفوة والعوامية. ردّ النظام باعتقال مايقرب من أربعة وعشرين متظاهراً، بمَن فيهم مثقّفون بارزون، في شوارع القطيف. كما وقع العديد من الجرحى بحسب ماذكرت التقارير. في 6 آذار/مارس، أفرجت السلطات السعودية عن العامر إلى جانب متظاهرين آخرين كانوا مُحتجَزين في لفتة واضحة للمصالحة [17].

كما دعت صفحة "ثورة المنطقة الشرقية" إلى بدء اعتصامات يوم 9 آذار/مارس في القطيف. وأكّد المنظّمون، في سياق تبريرهم لتحديد هذا التاريخ، أن قضية السجناء الذين لايزالون طيّ النسيان ستضيع "وسط كل الشعارات الأخرى التي سيتم إطلاقها يوم [11 مارس]". كما أكّدوا أن "ثورتنا تمثّل إدانة للجرائم البشعة التي ارتكبها [أمير المنطقة الشرقية] محمد بن فهد[18] ."

جاء ردّ فعل الأصوات المعارضة الأخرى سريعاً. فقد قالت إحدى المعلِّقات على شبكة الإنترنت، وتُدعى سلمى الشهاب، إن صفحة "ثورة المنطقة الشرقية" مناطقية وطائفية، وأشارت إلى أن القائمين عليها أنفسهم ينتقدون مثل هذه التقسيمات [19].وقال آخرون يزعمون أنهم يمثّلون الجهات الراعية لـ"يوم الغضب" الرئيس، إن أشخاصاً من السنّة هم الذين أسّسوا الصفحة ويشرفون عليها، وإن الاحتجاجات الشيعية تهدّد باستقطاب الحركة الوطنية الأوسع وتقسيمها.

اتّخذت الاحتجاجات منعطفاً أكثر دراميةً في 17 آذار/مارس، عندما تدخّلت القوات السعودية والإماراتية في البحرين لمساعدة النظام الملَكي البحريني السنّي في قمع الاحتجاجات المستمرة من جانب الأغلبية الشيعية في البلاد. وكان نشر القوات السعودية في البحرين قد أعاد تحريك احتجاجات الشيعة في المنطقة الشرقية بسبب وجود صلات عميقة بين

الشيعة في كلا البلدين. ركّزت شعارات مسيرات الشيعة في المملكة العربية السعودية بشكل متزايد على انسحاب القوات السعودية وإطلاق عبارات التضامن مع المحتجّين في البحرين، وهو مايشكّل مثالاً مهماً على تعزيز المعارضتَين في البلدين إحداهما الأخرى.

في نهاية المطاف، فشلت الاحتجاجات في المملكة العربية السعودية في تلبية التوقّعات العالية لمنظّميها. عزا العديد من الناشطين في المنطقة الشرقية، في مداولاتهم التي أعقبت الصدمة حول سبب فشل الاحتجاجات، فشلَ التظاهرات في استقطاب تأييد شعبي واسع إلى لامبالاة السنّة والنفور التاريخي لوسط منطقة نجد من بدء أي نوع من المعارضة ضد الوضع الراهن. من جانبهم، اتّهم الناشطون السنّةُ الشيعةَ بأنهم بدأوا احتجاجاتهم بصورة مبكّرة. في المقابل، اعتبرت وسائل الإعلام الرسمية غياب الاحتجاجات على الصعيد الوطني تأكيداً على تسامح أسرة آل سعود وشرعيتها. فقد كتب رئيس تحرير صحيفة الشرق، طارق الحميد قائلاً: "فوجئ الجميع عندما تحوّل يوم الغضب هذا إلى بيعة صامتة عبّر فيها الجمهور السعودي بصمتٍ عن دعمه للقيادة [20]."وكانت تلك هي السمة التي برزت بوضوح في حملة التعبئة المضادة التي قامت بها الحكومة.

حملة النظام للتعبئة المضادة

ردّاً على الاحتجاجات، طبّق النظام السعودي نموذجاً طالما استخدمه لإدارة المعارضة الداخلية واحتوائها، ولاسيما في المنطقة الشرقية. لكن النتيجة النهائية لكلّ هذه الإجراءات لم تسفر عن شيء يُذكَر لمعالجة الأسباب الجذرية للمعارضة.

المكاسب الاقتصادية وانتخابات المجلس البلدي

من بين أهم التدابير التي اتّخذها النظام لاحتواء المعارضة تقديمُ الإعانات الضخمة للسكان. في شباط/فبراير 2011، وبعد غياب دام ثلاثة أشهر في الخارج لتلقي العلاج، أعلن الملك عبدالله حزمة اقتصادية تبلغ في مجموعها 130مليار دولار. وقد أوردت البيانات الصحافية اللاحقة تفاصيل البرنامج بوصفه يهدف إلى التخفيف من أثر التضخّم، وتقديم إعانة بطالة (امتياز خاص بارز لشيعة المنطقة الشرقية)، وتوفير برنامج المنح الدراسية الخارجية للسعوديين الذين يدرسون في الخارج، والإبقاء على "بدل التضخّم" لموظّفي الدولة السعوديين [21].

في 22 آذار/مارس، أعلنت وزارة الشؤون البلدية والقروية أن المرحلة الأولى من انتخابات المجالس البلدية الـ219 في المملكة ستُعقَد يوم 23 نيسان/أبريل. وكانت الانتخابات التي كان من المُقرَّر أصلاً أن تتم في تشرين الأول/أكتوبر 2009، تأجّلت مراراً وتكراراً، وبدا أن تسريع إجرائها المفاجئ جرى توقيته لتهدئة الاحتجاجات الآخذة بالنمو [22].لم يُدرَج أحد

المطالب الرئيسة للإصلاح، وهو مشاركة المرأة في التصويت، في الإعلان الأولي، مع أن الملك عبدالله كان أعلن في وقت لاحق أنه سيُسمَح للنساء بالفعل بالمشاركة في الانتخابات المقبلة [23].

إضافة إلى ذلك، وسّعت الحكومة القطاع العام بصورة مدهشة. بحلول أيلول/سبتمبر 2012، كان قد جرى التعاقد مع أكثر من 299 ألف رجل وامرأة سعوديين في الوظائف العامة في غضون عام واحد، وهو رقم يساوي تقريباً تعيينات القطاع العام على مدى العقد السابق بأكمله [24].

لكن معدّلات البطالة لاتزال مرتفعة، والعوامية لاتزال تعاني من التمييز الطائفي. لذا، سيحتاج حلّ مشاكل المنطقة الشرقية إلى ماهو أكثر بكثير من إيجاد فرص العمل.

الهجوم الإعلامي المضاد: إضفاء الطابع الطائفي على الاحتجاجات

شنَّ النظام السعودي أيضاً حملة إعلامية لتشويه الاحتجاجات وتقويضها، وذلك باستخدام مجموعة واسعة من المواضيع. فقد شدّد على الطبيعة التدميرية للاحتجاجات، ونزع شرعيتها مستنداً إلى الشريعة الإسلامية، والأهم من ذلك، أنه صوّر الاحتجاجات على أنها تخدم المصالح الضيّقة للشيعة. وقامت مجموعة من المؤسّسات بنقل هذه الرسائل، مستخدمة وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، بما في ذلك وزارة الداخلية، وهيئة كبار العلماء، والصحف المحافظة والإصلاحية، وصفحات الفايسبوك التي أكّدت على التضامن مع النظام .

أصدرت وزارة الداخلية، في 5 آذار/مارس، بياناً قوياً أكّدت فيه أن الاحتجاجات غير قانونية، وأن مَن يشاركون فيها سيخضعون إلى المحاكمة [25].وقد دُعِم هذا الخطاب بفتوى صادرة عن هيئة كبار العلماء، حظّرت الاحتجاجات مستشهدةً بالمبادئ القانونية الإسلامية ضد بثّ الفتنة [26].وسرعان ماتبعتها سلسلةٌ من الفتاوى الأخرى التي انتقدت تجاوزات الاحتجاجات ضد الشريعة الإسلامية.

رعى النظام، وإن بصورة غير مباشرة، إنشاء صفحات الفايسبوك التي حاولت تشويه سمعة منظّمي "يوم الغضب" وعزلهم، ومن أبرز هذه الصفحات "معاً ضد ثورة حنين" و"سوّد الله وجوههم". وكما هي الحال في عدد كبير من أشرطة الفيديو على موقع يوتيوب، كانت هناك إشارات متكرّرة إلى الشيعة وإيران، على كلتا الصفحتَين، بوصفهم المحرّضين الخفيين وراء احتجاجات "يوم الغضب" [27]."ردّاً على ذلك، أصدر ائتلاف الشباب الأحرار بياناً جاء فيه أن "جميع منظّمي [يوم الغضب] هم من السنّة [28]."ويعتقد بعض

المراقبين، على الأقل، أن دعاية النظام تفسّر جزئياً فشل الاحتجاجات في كسب تأييد شعبي واسع، ولاسيما بين السنّة [29].

اتّخذ النظام بإجراءات أكثر قمعيةً في مايختصّ بوسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية. ففي شباط/فبراير الماضي، أقرّ النظام قانوناً جديداً يُلزِم الصُحُف الإلكترونية بأن تكون مُرخَّصةً من وزارة الداخلية .واشتكى ناشطون من أن القانون غامض إلى حدّ أنه يختزل العديد من أشكال الخطاب على الإنترنت، مثل الفيديو والرسائل النصّية [30].واتّخذ النظام تدابير إضافية لحظر قنوات على موقع يوتيوب، تنشر مقاطع فيديو الاحتجاجات في المنطقة الشرقية [31].

كما أعلن متحدث باسم وزارة الداخلية السعودية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر أن الشرطة في المنطقة الشرقية سيكون لها حضور على موقع فايسبوك، وستعيّن فريقاً خاصاً لمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي في المنطقة. كان الهدف من إنشاء صفحة الفايسبوك تشجيع الحصول على النصائح والمعلومات من مصادر مجهولة في مايتعلّق بالنشاط "المحظور" في المنطقة الشرقية [32].وفي الوقت نفسه تقريباً، عمد النظام إلى إغلاق عدد من المواقع في المنطقة الشرقية[33] .

الوساطة الدينية الشيعية

في موازاة هذه الاستراتيجية الإعلامية، اعتمدت الحكومة على محاوِرين محليين من رجال الدين الشيعة في المنطقة الشرقية لإخماد الاحتجاجات، وقد جرى ذلك في جزء كبير منه عبر مفاوضات وراء الكواليس مع حاكم المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد، وحوارات مع الشباب. شارك في المفاوضات والحوارات رجال دين من مختلف ألوان الطيف الأيديولوجي [34].

كانت النتائج النهائية لهذه الجهود مختلطة. في بعض الحالات كان لها تأثير، ولكن في حالات أخرى وضعت رجال الدين في صراع مباشر مع الشباب. كان انتقاد الشباب على أشدّه عندما كان موجَّهاً إلى شخصيتين دينيّتين تعتبران من المحافظين أو التقليديين، وهما منصور الجشي وعبدالله الخنيزي. فقد حاول الاثنان تسهيل الإفراج عن السجناء السياسيين، إلا أنهما تعرّضا إلى سخرية الناشطين الشباب بوصفهما متعاونَين مع النظام. وفي تعليقات على موقعَي تويتر ويوتيوب وفي الصحافة، سخر الناشطون منهما بوصفهما "عميلين للمخابرات "يتآمران مع بلطجية النظام أو يظهران "انعدام الخبرة والوعي الذاتي [35]."

التحوّل نحو القمع العنيف

لم تقلّل جهود رجال الدين من حماسة الناشطين الشباب. ولهذا السبب شنّت الحكومة مابدا أنه حملة أمنية منسّقة. ففي الوقت الذي كانت المفاوضات التي يقودها رجال الدين جارية، اعتقل النظام 120 من المحتجّين وأبقى على وجودٍ شبه دائمٍ لقوات الأمن والمروحيات والعربات المدرّعة في شوارع القطيف.

في 3 آب/أغسطس 2011، اعتُقِل رجل الدين الذي يحظى بشعبية كبيرة توفيق العامر من جديد، الأمر الذي أثار المزيد من التظاهرات خصوصاً بين أنصاره في الهفوف، وكان سبباً في ظهور عبارات التضامن على صفحة "ثورة المنطقة الشرقية" في موقع فايسبوك. في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2011، أخذت الاحتجاجات منحًى أكثر عنفاً عندما اشتبكت قوات الأمن مع متظاهرين مسلحين في العوامية، الأمر الذي أسفر عن إصابة أحد عشر شرطيّاً وثلاثة مدنيين. وأظهر شريط فيديو نشر في موقع فايسبوك شباباً ملثّمين وهم يهاجمون أحد مراكز الشرطة .وقيل إن المواجهة اندلعت بعد أن حاولت الشرطة السعودية إلقاء القبض على رجل في الستّين من عمره، في محاولة لإجباره على تسليم ابنه الذي كان يشارك في الاحتجاجات المؤيِّدة للبحرين[36] .

أثارت اشتباكات العوامية، عبر المدوّنات والمشهد الإعلامي السعودي، نقاشاً وتفكيراً متجدِّدَين حول الجذور الكامنة وراء العنف. وكما كان متوقَّعاً، ألقت وزارة الداخلية السعودية باللائمة في الاضطرابات على "أطراف خارجية"، وهدّدت بمواجهة المعارضة بـ"قبضة من حديد". حضّ بيان الوزارة المحتجّين على أن يقرّروا "ما إذا كان ولاؤهم لله ووطنهم أو لتلك الدولة وسلطتها ".[37]وقد كرّرت الصحافة السعودية الرسمية هذا الأسلوب إلى حدّ كبير، حيث قال أحد المعلّقين البارزين إن يد إيران، لا التحيّز الطائفي، هي مايحرّك العنف[38].

في المقابل، انتقدت أصوات شيعية وأخرى مؤيِّدة للإصلاح ردَّ النظام القاسي باعتباره يميط اللثام عن الطابع الحقيقي له. وقارن البعض اضطرابات العوامية بالاحتجاجات في سورية، قائلين إنها كانت نذيراً بعنفٍ أسوأ في جميع أنحاء المملكة.

وقعت الحوادث التي كان لها أكبر الأثر في تحفيز الشباب على النزول الى الشوارع في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2011، عندما قُتِل ناصر المحيشي ابن التسعة عشر عاماً بإطلاق الرصاص عليه عند نقطة تفتيش قرب القطيف. وقيل إن جثته تُرِكَت على الأرض لمدة ثلاث أو أربع ساعات لأن الحكومة رفضت السماح لعائلته بأخذها، الأمر الذي أثار احتجاجات في أنحاء المدينة. وبعد ذلك، قُتِل رجلٌ ثانٍ، هو علي الفلفل، على يد الشرطة. وبحلول نهاية الأسبوع، كان خمسة أشخاص، منهم طفلة تبلغ من العمر تسع سنوات، قد لقوا مصرعهم، وأصيب ستة آخرون برصاص الشرطة. هذا وأورد وزير الداخلية، في بيان صدر

عنه، رواية الحكومة للأحداث، وربط الاحتجاجات بالتدخّل الإيراني: "تعرّض عدد من نقاط التفتيش والمركبات الأمنية منذ يوم الاثنين وبشكل متزايد إلى هجمات بإطلاق النار في منطقة القطيف من جانب مهاجمين مدفوعين بأوامر خارجية"، وهو ماكان يقصد به إيران [39].

اعتباراً من هذه النقطة، أصبح حرق الإطارات وإطلاق النار من السيارات والمسيرات في الشوارع ومداهمات الشرطة حدَثاً يجري كل ليلة تقريباً. توقّف تقريباً وصول وسائل الإعلام الخارجية إلى العوامية، حيث امتلأت المدينة بنقاط التفتيش والعربات المدرّعة. كانت محاولات الحكومة لتفريق الاحتجاجات قمعية، وتواترت التقارير عن استخدام الذخيرة الحيّة ضد الحشود المسلحة.

في الوقت نفسه، حصلت اعتداءات مسلحة من الشباب الشيعة على مركبات الشرطة، وهي نتيجة غير مفاجئة نظراً إلى العدد الكبير من الأسلحة الصغيرة الموجودة في العوامية. وقد ولّدت وفاة المتظاهرين وسجنهم دوامةً لانهاية لها من الحداد والاحتجاجات التي تبعتها.

وتُقدِّم عطلة نهاية الأسبوع في 10 شباط/فبراير 2012 لمحةً توضيحيةً عن كيفية تجلّي هذا التصعيد. فقد تسبّب نمر النمر، رجل الدين المقيم في العوامية، في حدوث اضطرابات مرة أخرى، إذ ألقى خطبة طالب فيها بإنهاء النظام الملكي. ثم شقّ المحتجّون طريقهم في جميع أنحاء المدينة وراحوا يردّدون مطالبهم المنادية بالإصلاح والإفراج عن السجناء. رمى أحد المتظاهرين دمية تمثّل الأمير نايف، الذي كان قد أصبح ولياً للعهد، على رتلٍ من سيارات مكافحة الشغب المصفحة. وربما تم إطلاق النار على قوات الأمن وربما لم يتم. في الاشتباكات التي تلت ذلك، أطلقت الشرطة النار على زهير السعيد البالغ واحداً وعشرين عاماً من العمر، فتوفّي لاحقاً في المستشفى .وبحلول أواخر العام 2012، كان أكثر من ستة عشر شاباً، الغالبية العظمى منهم من منطقة العوامية، قد قُتِلوا على أيدي قوات الأمن في المنطقة الشرقية،.

اتجاهات جديدة في المعارضة الشيعية

مع مرور الوقت، أصبح المتظاهرون الشباب من العوامية والقطيف أكثر ضجراً وتبرّماً إزاء فشل الإصلاحيين في إجراء تحسينات ملموسة في الظروف المعيشية والوظائف ووضع حدّ للتمييز السائد [40].انتشرت شبكات الشباب في جميع أنحاء المنطقة الشرقية، وازدادت شعبية رجل الدين المثير للمشاكل نمر النمر. كما كثّف الناشطون الشيعة الحوار والتواصل مع الإصلاحيين والناشطين السنّة.

شبكات الشباب: الأهداف والتنظيم

تشبه أهداف المجموعات الشبابية الجديدة، في كثير من النواحي، أهداف الإصلاحيين من كبار السنّ، والتي تتمثّل في الإفراج عن السجناء السياسيين وإقامة نظام ملَكي دستوري. غير أن الاختلافات بين الطرفَين تتمحور حول الإطار الزمني والتكتيكات اللازمة لتحقيق ذلك. فقد قال ناشط قديم في مدينة العوامية في حديث مع الكاتب في العام 2013، إن "الشيوخ والشباب يختلفون في مقدار صبرهم". وفي خطبة ألقاها في العام 2012، بدا أن الزعيم الإصلاحي البارز حسن الصفار يعترف بذلك، إذ حذّر قائلاً إنه "رغم أن الأجيال السابقة تحمّلت المشاكل وتكيّفت معها، فإن الجيل الحالي مختلف [41]."

ثمة فرق آخر مهم يتمثّل في الازدراء العام الذي يبديه الناشطون الشباب تجاه المناقشات الأيديولوجية والقانونية التي حدّدت النشاط الشيعي منذ فترة طويلة. ففي المقابلات التي أُجريَت معهم، وصف هؤلاء الناشطون الشباب الجدد أنفسهم بأنهم "مابعد أيديولوجيين" وغير طائفيين في مطالبهم. وهناك العديد من الشباب الذين يتجنّبون الخلافات الغامضة بين مختلف مراجع الشيعة، بل إن البعض ذهب إلى حدّ القول إن الانقسامات الأيديولوجية في مابين خط الإمام الموالي لإيران والشيرازيين والتيارات الدينية الأخرى، لامعنى لها إلى حدّ كبير في صفوف الناشطين الشباب. واعتبر الكثيرون في أحاديثهم أن آية الله العظمى السيد علي السيستاني هو مرجعهم المفضّل على وجه التحديد لأنه بقي بعيداً عن الأمور السياسية، لابل إن أحدهم ذهب إلى ماهو أبعد من ذلك حيث وصفه بأنه "مرجع علماني [42]."

من الناحية التنظيمية، شكّل الناشطون الشباب مجموعات من الشبكات الخلوية التي لاقيادة لها، بأسماء مثل "ائتلاف الشباب الأحرار"، و"شباب الحراك الرسالي"، و"مجموعة التضامن الإسلامي"، و"أحرار سيهات"، و"أحرار تاروت"، و"قطيفيون"، إضافة إلى مجموعة نسائية وهي "زينبيات قطيفيات". ويبدو حتى الآن أن المجموعة الأكثر شعبية من بينها، على الأقل في حضورها على شبكة الإنترنت، هي "ثورة المنطقة الشرقية". وعلى غرار نظيرتها الشبابية في البحرين، تستغل هذه المجموعات وسائل الإعلام الاجتماعية بمهارة لتنسيق الاحتجاجات في الشوارع، والتواصل مع الناشطين من ذوي التوجّهات الفكرية المماثلة، ونشر الانتقادات للنظام. وتظهر الكثير من المجموعات في بياناتها احتراماً واضحاً لتعاليم نمر النمر.

في آذار/مارس 2012، اندمج العديد من هذه الشبكات في "ائتلاف الحرية والعدالة [43]."يضطّلع الائتلاف بدور بارز في تنظيم التظاهرات في مختلف أنحاء المنطقة . ويظهر شعار الائتلاف بشكل بارز، والذي يتمثّل بقبضة مشدودة على اللافتات والرايات، في المسيرات التي تُنظَّم في القطيف والعوامية. ومع أن للائتلاف حضوراً قوياً على موقع

فايسبوك، لم يرد ذكره إلا قليلاً في وسائل الإعلام المفتوحة، ورفض الكشف عن أي تفاصيل حول حجمه وعدد أعضائه وقيادته خوفاً من انتقام السلطات. ومع ذلك، كشف الائتلاف في أيلول/سبتمبر 2012، عن فرار أحد مؤسّسيه من البلاد، وهو الناشط القديم حمزة علوي الشاخوري[44] .

أما الناشطون والمثقّفون الشيعة من كبار السنّ، فيبدون إعجابهم بحماسة المجموعات الشبابية ولكنهم ينتقدون سذاجتها في اعتقادها أن المعارضة المحلية من جانب أقلية طائفية يمكن أن تشعل شرارة حراكٍ على غرار ماجرى في ميدان التحرير في مصر. فقد قال إصلاحي عجوز في حديثٍ مع كاتب الورقة في أوائل العام 2013: "نحن أقلية، ونحن مجرّد محافظة ولايمكننا أن نشعل ثورة ."وينتقد آخرون افتقار الشباب إلى برنامج وتنظيم، معتبرين أن ائتلاف الحرية والعدالة لم يستطِع أن يكون مظلة جامعة متماسكة، وأن العدد الكبير من صفحات الفايسبوك للمجموعات الأخرى يوحي بوجود درجة من التماسك والقدرة التي لاوجود لها في الواقع على الأرض [45].

تجديد الدعم لنمر النمر

بينما تشتّت الشباب في تجمّعات مختلفة، ظلّ نمر النمر محطّ اهتمام. في صيف العام 2012، تجاوزت لغته الخطابية الجريئة خطاً أحمر. ففي أواخر حزيران/يونيو، ألقى النمر خطبة مطوَّلة مُحرِّضة ضد الأسرة الحاكمة. كان وزير الداخلية المُهاب، الأمير نايف، قد توفّي قبل أقل من أسبوعين، وفرح النمر بوفاته، وتضرّع إلى الله أن يودي بحياة "سلالة آل خليفة وآل سعود كلها [46]."حاولت قوات الأمن السعودية إلقاء القبض عليه، ووفقاً لمصادر النظام أعقبت ذلك مطاردة بالسيارات ونشبت معركة بالأسلحة النارية .أصيب النمر في فخذه ثم اعتُقِل واقتيد إلى السجن.

وعوضاً عن إخماد المعارضة الشيعية، أسفر اعتقال نمر النمر عن مزيد من الاحتجاجات في المنطقة الشرقية. عارض الكثير من الشيعة هجوم النمر الشخصي للغاية على الأمير نايف. لكن ردّ النظام الوحشي، على مايبدو، والذي زادته سوءاً صورُ النمر وهو ممدّد وينزف في الجزء الخلفي من سيارة جرّاء إصابته بطلق ناري، حوّل رجل الدين الصريح في آرائه إلى رمزٍ بطوليٍّ للشباب في كل أنحاء المنطقة. بعد وقت قصير من إطلاق النار عليه، دعت صفحة "ثورة المنطقة الشرقية" على موقع فايسبوك إلى تنظيم احتجاجات ضد آل سعود في جميع أنحاء البلاد [47].في 12 تموز/يوليو، نشر موقع "الجزيرة العربية "السعودي المعارض بياناً من مجموعة معارضة غير معروفة حتى الآن، اسمها "حركة شباب الثورة بالقطيف"، هدّد بـ"مهاجمة مراكز الشرطة وتفجير آبار النفط "إذا لم يُفرَج عن النمر [48].خرج المئات من المتظاهرين الشيعة إلى الشوارع، وأصبحت الاشتباكات مع قوات الأمن حدَثاً يجري كل ليلة تقريباً [49].

وكما كانت الحال في السابق، وضع تصاعد العنف مزيداً من الضغوط على النهج التصالحي لرجال الدين والناشطين من كبار السنّ. في 14 تموز/يوليو، ناشد 40 رجل دين من جميع ألوان الطيف الأيديولوجي – من الشيرازيين إلى خط الإمام – الشبابَ الشيعةَ بالبقاء صامدين، ووقف جميع أعمال العنف لتجنّب تمكين "التحريض الطائفي" للنظام. وظهرت رسالة مماثلة في 19 آب/أغسطس، صادرة عن تسعة من رجال الدين الشيعة، جاء فيها: "نطلب من الناس في هذه البلدة الوقوف بحزم ضد العنف في جميع أشكاله، وإدانة التجاوزات ضد الأرواح والممتلكات [50]."رأى العديد من الناشطين الشباب أن هذه البيانات ليست سوى حيلة يتبنّاها النظام لخنق الاحتجاجات من أي نوع. فقد قال أحد الناشطين الشباب: "كان بيانهم أشبه تماماً بخط الحكومة (أوقِفوا الاحتجاج، فأنتم تسبّبون فتنة [51]."(

كما أن اعتقال النمر لم يهدّئ السنّة أو يوقف موجة التظاهرات السنّية .فقد تميّز صيف وخريف العام 2012 باحتجاجات متواصلة أمام السجون في القصيم، معقل السلفية المحافظة. وبصرف النظر عن الغضب بشأن السجناء السياسيين، كان الغضب السنّي موجّهاً إلى سوء الإدارة الاقتصادية والفساد، خصوصاً في محافظات المملكة الغربية والجنوبية. ويقول الناشطون الشيعة الشباب إن هذه التظاهرات السنّية مستوحاة من ثقافة الاحتجاج في المنطقة الشرقية.

جهود الشيعة في الحوار العابر للطوائف

في محاولة للاستفادة من هذا التيار من النشاط السنّي، حاول الإصلاحيون في المنطقة الشرقية مجدداً بذل جهد لبدء حوار عابر للطوائف مع السنّة في جميع أنحاء البلاد. وكما كانت الحال في الماضي، يجري جزء كبير من الحوار خارج نطاق منتديات "الحوار" المُعتمَدة رسمياً من النظام، والتي يعتبرها العديد من الناشطين وسيلةً لتنظيم وتقييد أيّ نوع من التنسيق بشأن الإصلاح الفعلي.

وقد استغل جيلٌ أصغر سناً من الناشطين مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بجهود التواصل. على سبيل المثال، أطلقت مجموعة من الشباب الشيعة، في أوائل العام 2013، حملةً على موقع تويتر لدعوة أهل السنّة من جدة إلى الاحتفال بليلة المولد النبوي [52].وقال أحد منظّمي البرنامج عن السنّة للكاتب مازحاً: "كلّهم يظنون أننا نتكلّم بالفارسية هنا."

على الرغم من هذه الجهود، ثبت أن قيام تعاون حقيقي أمر بعيد المنال بسبب الطائفية المتجذّرة في المجتمع السعودي [53].لايزال العديد من الإصلاحيين السلفيين يبدون فتوراً إزاء فكرة مخالطة الشيعة بصورة وثيقة جداً. ويتجلّى هذا الأمر على نحو أكثر وضوحاً في موقف رجل الدين السلفي والاستفزازي الذي يحظى بشعبية هائلة، الشيخ سلمان

العودة، والذي ألمَحَ علناً إلى الإصلاحات الديمقراطية؛ وقد تخلّى العودة عن الخطاب الطائفي إلى حدّ كبير، واستقبل وفوداً من الشيعة [54].لكن السكان الشيعة المحليين يعبّرون عن أسفهم لأن العودة لم يصل إلى حدّ التعاون معهم خوفاً من استعداء قاعدته السنّية. فقد اعترف أحد الناشطين في القطيف لكاتب الورقة قائلاً: "لم يترجم الاحترام المتزايد بين السنّة والشيعة إلى عمل جماعي. لقد فعلنا كل ما في وسعنا، والأمر يتوقّف على الإصلاحيين السنّة الآن."

نحو سلام دائم في المنطقة الشرقية

تجاوزت المملكة العربية السعودية الذكرى السنوية الثانية للانتفاضات العربية، والمنطقة الشرقية عالقة بين بصيص من الأمل وخيبة الأمل الدائمة .في أوائل العام 2013، كانت هناك بعض المؤشّرات المشجّعة على أن الحكومة اتّخذت خطوات لمعالجة المظالم القائمة منذ وقت طويل. شملت هذه الخطوات إغلاق بعض القنوات التلفزيونية التي تشدّقت في الخطاب المعادي للشيعة، وتعيين عضو شيعي إضافي في مجلس الشورى، وبناء مركز للحوار بين الأديان – وإن كان خارج البلاد، في فيينا. إضافة إلى ذلك، فُصِل حاكم المنطقة الشرقية القديم، الأمير محمد بن فهد، عن منصبه الذي كان تولاه منذ العام 1985. لكن على الرغم من هذه الخطوة، ظلّ العديد من الناشطين متشائمين بشأن التغيير الحقيقي، مشيرين إلى أن السياسة الخاصة بالمنطقة الشرقية توجَّه مركزياً من الرياض، ولاسيما من وزارة الداخلية، وليس على مستوى المحافظة أو البلدية.

بحلول منتصف العام 2013، بدا أن سياسة الحكومة عادت لتصوّر النشاط في المنطقة الشرقية على أنه يتم وفقاً لتوجيهات من إيران. كان أبرز دليل على ذلك اعتقال ستة عشر سعودياً شيعياً في حملة تفتيش بتهمة التآمر للتجسّس لصالح إيران، وكان العديد منهم مهنيّين يقيمون في الجزء الغربي من البلاد [55].في الوقت نفسه تقريباً، دعا المدعي العام في المملكة العربية السعودية إلى إعدام نمر النمر بتطبيق حدّ الحرابة عليه (الصلب) [56].

يحتاج النظام في السعودية إلى تجاوز استراتيجية قائمة على القمع والانتقائية للتصدّي لدوافع المعارضة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .الأهم من ذلك هو أنه تمّت بالفعل بلورةُ الخطوات الأولية في هذا الاتجاه .في العام 2012، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تحقيقاً شاملاً وموسَّعاً في اضطرابات المنطقة الشرقية، جرى بعد ذلك تسريبه إلى أحد مواقع المعارضة [57].ويُعَدّ التقرير الذي يتألّف من 125 صفحة، ويستند إلى مقابلات واسعة في تمت في المنطقة الشرقية، لافتاً للنظر بسبب موضوعيته وتوسّعه في تحديد جذور المعارضة في المنطقة الشرقية من حيث المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتجذّرة، بدلاً من الاعتماد على التفسيرات المعتادة من الإجرام أو التخريب بمساعدة إيرانية. فقال أحد الناشطين الشيعة في الصفوة، مشيراً إلى اللجنة

البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق التي حقّقت في انتهاكات العام 2011 في ذلك البلد: "إنها النسخة السعودية من تقرير بسيوني ."

وتشمل توصيات التقرير مايلي:

- وقف الطائفية في وسائل الإعلام
- سحب القوات السعودية من البحرين
- إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وخصوصاً "المنسيّين التسعة" الذين قضوا ستة عشر عاماً من دون محاكمة
- تشكيل لجنة للتحقيق في ممارسات وزارة الداخلية في بلدة العوامية
- إصلاح مركز الشرطة المحلي في العوامية وتعزيز التنمية في القطيف من خلال مشاريع الإسكان وتوفير مدارس أفضل ومرافق رياضية للشباب

وبصرف النظر عن تنفيذ هذه التدابير المحلية، ثمة المزيد مما يمكن أن يقوم به النظام على الصعيد الوطني. فالاعتقالات التعسّفية والقوانين الصارمة ضد "الفتنة" والرقابة هي التجاوزات التي لاتزال تؤجّج المعارضة الشبابية في المنطقة الشرقية، وهي التي شجّعت على الاحتجاجات في أماكن أخرى من البلاد. ولذا، ينبغي أن يكون وضعُ حدٍّ لهذه الممارسات أولويةً فورية .وفي مايخص المنطقة الشرقية تحديداً، ينبغي على النظام إضفاء الطابع الرسمي على الاعتراف بمجموعة قوانين الشيعة الجعفرية، وتطبيق تمثيل الشيعة في هيئة كبار العلماء ومجلس القضاء الأعلى. فهذه هي الخطوات الحاسمة التي سيكون لها تأثير تدريجي في المواقف الاجتماعية والإعلام والتعليم والإجراءات القضائية المحلية.

ففي المجال الاقتصادي، يُعتَبَر إنهاء التمييز في التوظيف بالنسبة إلى الشيعة تحدّياً طويل الأمد يتطلّب القيام بإصلاحات بيروقراطية وطنية في وزارة العمل، وفي ممارسات قطاع الأعمال في السعودية. هذا ويمثّل دمج الشيعة في قوات الشرطة المحلية ووزارة الداخلية نقطةَ الانطلاق الرئيسة في هذا المجال. والأهم من ذلك هو ضرورة أن تُعطى المجالس البلدية المُنتخَبة في جميع أنحاء البلاد قدراً أكبر من الرقابة والسلطة التنفيذية على ميزانياتها. فكثيراً مايذكر زعماء الشيعة في المنطقة الشرقية أن هذه السلطات سوف تُمكّنهم من تعزيز البنية التحتية المحلية، وتحسين المرافق التعليمية والرياضية، وتنويع اقتصاد المنطقة في مجالات مثل السياحة، الأمر الذي يُعَدّ أساسياً لتجنّب مخاطر المعارضة التي يحرّكها الشباب.

وأخيراً، ينبغي على النظام وضع حدّ لسياساته، الرسمية منها والضمنية، التي تصوِّر أيَّ تعبيرٍ عن المعارضة في الشرق على أنه دليل على التخريب الإيراني. فهذا السلوك لايغذّي بيئة سياسية سامة وحسب، بل يساهم أيضاً في تنفيرِ جيلٍ شاب من الشيعة

الـــذين يواجهـــون مســـتقبلاً مظلمـــاً أكثـــر فـــأكثر، ودَفعِـــهِ إلـــى التشـــدّد. وفـــي حـــين تُظهِـــر الغالبيـــة العظمـــى مـــن هـــؤلاء الشـــباب بعـــض التعـــاطف مـــع إيـــران، ألمـــح الـــبعض إلـــى أن إصـــرار النظـــام علـــى إظهـــار الشـــيعة بمظهـــر الشـــيطان يمكـــن أن يصـــبح نبـــوءة ذاتيـــة التحقّـــق، خصوصـــاً بـــالنظر إلـــى الآثـــار المتبقّيـــة فـــي المنطقـــة الشـــرقية لجماعـــة "حـــزب الله الحجـــاز" المتشـــدّدة المدعومـــة مـــن إيـــران. فـــي ضـــوء ذلـــك، فـــإن القيـــام بإصـــلاحات موضـــوعية فـــي المنطقـــة الشـــرقية يمكـــن أن يـــدعم أحـــد الأهـــداف الاســـتراتيجية الشـــاملة للحكومـــة الســـعودية: التصـــدّي للنفـــوذ الإيرانـــي فـــي الداخل والخارج.

هوامش:

[1].ما لم يذكر خلاف ذلك، تعتمد هذه الورقة على مقابلات ميدانية أُجريَت في الأعوام 2007 و2010 و2013 مع مجموعة من الناشطين ورجال الدين والشباب الشيعة في أنحاء المنطقة الشرقية :في القطيف والأحساء والدمام وتاروت والصفوة والعوامية. وأنا ممتنّ لهؤلاء الأفراد لتبادل وجهات نظرهم معي. كما أود أن أشكر ألكساندرا سيغل على المساعدة منقطعة النظير التي قدّمتها في مجال الأبحاث. للاطلاع على مزيد من الدراسات عن الاحتجاجات في المنطقة الشرقية، أنظر:

Madawi al-Rasheed, "Sectarianism as Counter-Revolution: Saudi Responses to the Arab Spring," Studies in Ethnicity and Nationalism 11, issue 3 (2011): 513–26; Madawi al-Rasheed, "Saudi Arabia: Local and Regional Challenges," Contemporary Arab Affairs 6, no. 1 (2013); Toby Matthiesen, "A 'Saudi Spring?': The Shi'a Protest Movement in the Eastern Province 2011–2012," Middle East Journal 66, no. 4 (Autumn 2012): 628–59.

[2]. The Pew Forum on Religion and Public Life, "The Future of the Global Muslim Population," January 17, 2011, http://pewforum.org/future-of-the-global-muslim-population-sunni-and-shia.aspx.
يتبع الشيعة "الاثني عشرية" فتاوى وتعاليم محمد بن الحسن المهدي، الذي يبجّلونه بوصفه "الإمام الثاني عشر". وفقاً لوزارة الخارجية الأميركية، 80 في المئة من الشيعة السعوديين هم من "الإثني عشرية" الذين يتبعون مدرسة الفقه الجعفري. ويقيم الشيعة (الإسماعيلية) – أتباع الإمام السابع – في منطقة نجران، وهناك جماعة شيعية صغيرة في المدينة المنورة معروفة باسم النخاولة.
أنظر:
United States Department of State, 2012 Report on International Religious Freedom —Saudi Arabia, May 20, 2013, available at www.refworld.org/docid/519dd4911e.html

[3]. U.S. Department of State, 2012 Report on International Religious Freedom—Saudi Arabia.

[4].المصدر السابق.

[5]. "Rebellion on the Saudi Periphery: Modernity, Marginalization and the Shi'a Uprising of 1979," International Journal of Middle East Studies, 38:2. May (2006): 227–29.

[6]. Laurence Louër, Transnational Shi'a Politics: Religious and Political Networks in the Gulf (London: Hurst & Company, 2008), 179.

[7]. Tobias Matthiesen, "Hizbullah al-Hijaz: A History of the Most Radical Saudi Shi'a Opposition Group," Middle East Journal 64, no. 2 (Spring 2010): 182.

[8].فؤاد إبراهيم، "الشيعة في السعودية"، (لندن، دار الساقي، 2006)، ص 140-177.

[9]. Habib Trabelsi, "Heightened Shiite–Sunni Tension in Medina," Middle East Online, February 24, 2009, www.middle-east-online.com/english/?id=30601.

[10]. Caryle Murphy, "Shiite Bias Claim Laid Bare After Showdown," National, April 26, 2009.

[11]. " إعلان تأسيس حركة خلاص في الجزيرة العربية"، موقع مركز القدس، 20 آذار/مارس 2009.
http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=748&menu_id=10&cat_id=2
أنظر أيضاً الإعلان من منظور سنّي، شبكة الدفاع عن السنّة، 12 آذار/مارس 2009:
http://www.dd-sunnah.net/news/view/action/view/id/825/

[12]. أنظر السيرة الذاتية لنمر النمر على الموقع التالي :
www.alnemer.ws/?act=artc&id=90

[13]. " رجال دين ومثقفون شيعة في السعودية يرفضون (تهديد وحدة الوطن)"، الراصد، 6 نيسان/أبريل 2009 .
http://hajrnet.net/hajrvb/showthread.php?t=402974154

[14]. يمكن الاطلاع على العريضة على الموقع التالي :
www.metransparent.com/spip.php?article13117&lang=ar&id_forum=19643

وُقِّعَت عريضة ثانية، نحو دولة الحقوق والمؤسسات، من جانب 22 شخصية، معظمهم إسلاميون، ومنهم سلمان العودة.
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247642

أنظر أيضاً :
Madawi al-Rasheed, "Saudi Arabia: Local and Regional Challenges," Contemporary Arab Affairs 6, no. 1 (2013): 29.

[15]. " بيان من ائتلاف السباب الأحرار"، فايسبوك، 1 آذار/مارس 2011 .
www.facebook.com/ksa1Freedom1day

[16]. " ثورة المنطقة الشرقية"، فايسبوك .
www.facebook.com/Revolution.East

[17]. " السلطات السعودية تطلق سراح داعية حقوق الإنسان الشيخ توفيق العامر"، مركز الحرمين للعالم الإسلامي، (موقع حزب الله الحجاز)، 7 آذار/مارس 2011، www.taghribnews.com/vdcjhaex.uqevazf3fu.html.

أنظر أيضاً :
Ian Black, "Middle East Crisis: Saudi Arabia: Expectations High Before 'Day of Rage' with Modest Aims," *Guardian*, March 10, 2011;

"تظاهرات في الأحساء للإفراج عن الشيخ توفيق العامر"، الراصد، 3 آذار/مارس2011.
www.rasid.com/?act=artc&id=43190

[18]. " ثورة المنطقة الشرقية"، فايسبوك:
www.facebook.com/rev.east

[19]. المصدر السابق .

[20]. Rashid Abul-Samh, "Saudi Smoulders But Is Not on Fire," *Al-Ahram*, March 17–23, 2011.

[21]. For a good overview, Robert Danin, "Is Saudi Arabia Next?" *Atlantic Monthly*, December 4, 2011.

[22]. عابد السحيمي، "السعودية تعلن بدء الموسم الانتخابي للمجلس البلدي 22 أبريل المقبل"، الشرق الأوسط، 23 آذار/مارس 2011، http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=613770&issueno=11803#.UTubgNY9. في الواقع، لم تجرِ الانتخابات في نيسان/أبريل بل في أيلول/سبتمبر.

[23]. Walaa Hawari, "Women Launch Facebook Campaign To Participate in Municipal Elections," *Arab News*, February 7, 2011.

[24]. "299,000 Saudis Join Civil Service," *Arab News*, September 18, 2012, www.arabnews.com/saudi-arabia/299000-saudis-join-civil-service.

[25].موقع وزارة الداخلية السعوديةwww.moi.gov.sa :

[26]. Anonymous, "Saudi Grand Mufti: Nation's 'Foes Use Protests To Create Sedition,'" *Saudi Gazette*, March 10, 2011.

[27]. Muhammad al-Sulami, "Calls Mount for Prosecution of 'Day of Rage Dissidents,'" *Arab News*, March 15, 2011.

[28].صفحة "ائتلاف الشباب الأحرار" على موقع فايسبوك، 7 آذار/مارس 2011.
http://ar-ar.facebook.com/ksa1Freedom1day

[29].مقابلة شخصية مع ناشط سنّي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 18 كانون الثاني/يناير 2013.

[30]. Abeer Allam, "Online Law Curbs Saudi Freedom of Expression," *Financial Times,* April 6, 2011.

[31].مثال على ذلك:

Revolution2East: www.youtube.com/user/Revolution2East?ob=0&feature=results_main

أنظر:

"Leila," "Saudi Arabia: The Shia of al-Sharqiyya," *Muftah*, April 20, 2012.

[32]. "شرطة الشرقية تتلقّى بلاغاتها على فايسبوك"، صحيفة اليوم، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2011
www.alyaum.com/News/art/35133.html .

[33].أنظر على سبيل المثال صفحة الفايسبوك، http://ar-ar.facebook.com/qatifterritory، وهناك موقع آخر هو "الأحساء تريد تغيير الأمير"، .www.facebook.com/home.php?sk=group_138668152864845

[34].شملت هذه المفاوضات وجهاء من التيار الشيرازي مثل حسن الصفار، إضافة إلى زعماء من خط الإمام (حسن النمر وعبدالكريم الحبيل) وأتباع خط المدرّسي (محمد حسن حبيب(، ومحافظين/تقليديين (منير الخباز ومنصور الجشي وعبدالله الخنيزي) .

[35].أنظر، على سبيل المثال، مقابلة مع أحد أعضاء ثورة المنطقة الشرقية، روزي بشير، "ثوار سعوديون :مقابلة"، جدلية، 21 حزيران/يونيو 2012. أنظر أيضاً محمد قبسي، "تعليقاً على البيان المخزي للشيخ الخنيزي"، الوطن، 17 تموز/يوليو 2013، https://www.facebook.com/Wnews/posts/390245821032231?comment_id=3961498&offset=0&total_comments=4 ، وتعليقات حركة أحرار العوامية، www.facebook.com/Rasadnews.net/posts/247827875257847?utm_medium=twitter&utm_source=twitterfeed.

[36]. Patrick Cockburn, "Saudi Police 'Open Fire on Civilians' as Protests Gain Momentum," Independent, October 5, 2011.

[37].موقع وزارة الداخليةwww.moi.gov.sa :

أنظر أيضاً:
Foreign Elements Blamed for Qatif Riots," Arab News, October 5, 2011.

[38].مشاري الذايدي، "العوامية: القصة ليست طائفية"، الشرق الأوسط، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[39]. Patrick Cockburn, "Saudi Arabia: Four Men Killed as Shia Protests Against the State Intensify," Independent, November 25, 2011.

[40].بشير، "ثوار سعوديون: مقابلة."

[41].يمكن الاطلاع على الخطبة التي ألقاها الصفار في 21 تموز/يوليو على الموقع التاليwww.saffar.org/?act=artc&id=3007 :

أنظر أيضاً المقابلة مع توفيق السيف الذي يكرّر هذه النقطة. "قال الشباب للقادة: (عليكم أن تتوقفوا. فأنتم لم تقدّموا ماوعدتم به. الآن سنبذل كل ما في وسعنا."(

Anonymous, "Saudi Shiite Protests Show Rise of Radical Generation: Authorities Accuse Iran of Stirring Unrest," Kuwait Times, July 21, 2012.

[42]مقابلة شخصية مع ناشط شيعي شاب، تاروت، المملكة العربية السعودية، 24 كانون الثاني/يناير 2013.

[43]أنظر صفحة الائتلاف على موقع فايسبوك www.facebook.com/cofaj :

أنظر أيضاً مراسلات الكاتب مع أحد أعضاء الائتلاف، 12 شباط/فبراير 2013، ومقابلات مع شباب المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، كانون الثاني/يناير 2013.

[44]مراسلات الكاتب بواسطة البريد الإلكتروني مع أحد أعضاء الائتلاف، 12 شباط/فبراير 2013.

[45]مقابلة شخصية مع مثقّف سعودي شيعي، القطيف، المملكة العربية السعودية، 20 كانون الثاني/يناير 2013.

[46]الفيديو متوفّر على الموقع التالي:

www.youtube.com/watch?v=4x358ZGNgeA

[47]أنظر صفحة "ثورة المنطقة الشرقية" على موقع فايسبوك، 12 تموز/يوليو 2012www.facebook.com/rev.east :

[48]البيان موجود على موقع الجزيرة العربية على الإنترنت، 12 تموز/يوليو 2012:

http://shmsaljazereh.blogspot.com/2012/07/5.html

[49]. Anonymous, "Shia Cleric Arrested in Saudi After Shootout," *Al Jazeera*, July 18, 2012.

[50]. Anonymous., "Saudi Shiite Clerics Condemn Violence in Restive Qatif," al-Arabiya (English), 21 August 21, 2012, http://english.alarabiya.net/articles/2012/08/21/233432.html.

وفي تكرار لهذا التحذير، حذّرت خطبة ألقاها حسن الصفار، في 31 آب/أغسطس، من أن شبكات التواصل الاجتماعي يمكن أن تُستغَلّ لنشر الإشاعات الكاذبة التي "تهدم جسور الثقة بين الناس وتتسبّب في إثارة الفتنة والمشاكل". الكاتب مجهول، "الشيخ الصفار يحذر من فوضى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي"، موقع حسن الصفار، http://saffar.org/?act=artc&id=3042.

[51]مقابلة شخصية مع ناشطين سعوديين شباب من الشيعة، العوامية، المملكة العربية السعودية، 20 كانون الثاني/يناير 2013.

[52]يمكن الاطلاع على حساب البرنامج على موقع تويترhttps://twitter.com/tawasul_qatif :

[53]للحصول على معلومات خلفية عن جهود الإصلاحيين في مجال الحوار، أنظر توفيق السيف، "أن تكون شيعياً في السعودية: إشكالات المواطنة والهوية في مجتمع تقليدي"، كانون الثاني/يناير 2013. http://talsaif.blogspot.com/2012/12/view-to-be-shia-in-saudi-arabia-on_25.html

[54]يمكن الاطلاع على مثال توضيحي لآراء العودة حول الديمقراطية على الموقع التاليhttps://twitter.com/salman_alodah/status/280321067069865984:

[55]. "Saudi Says Detained 'Spy Ring' Linked to Iran," Al Jazeera, March 26, 2013.

[56]. Anonymous, "Saudi: Sheikh Nimr's Crucified Fate," al-Akhbar (Lebanon), March 30, 2013.

[57]عبدالرحمن محمد عمرو العقيل، "أحداث العوامية والقطيف"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 10شباط/فبراير 2012. التقرير الكامل متوفّر على الموقع التاليhttp://t.co/wltovJtn :

CARNEGIE
ENDOWMENT FOR
INTERNATIONAL PEACE

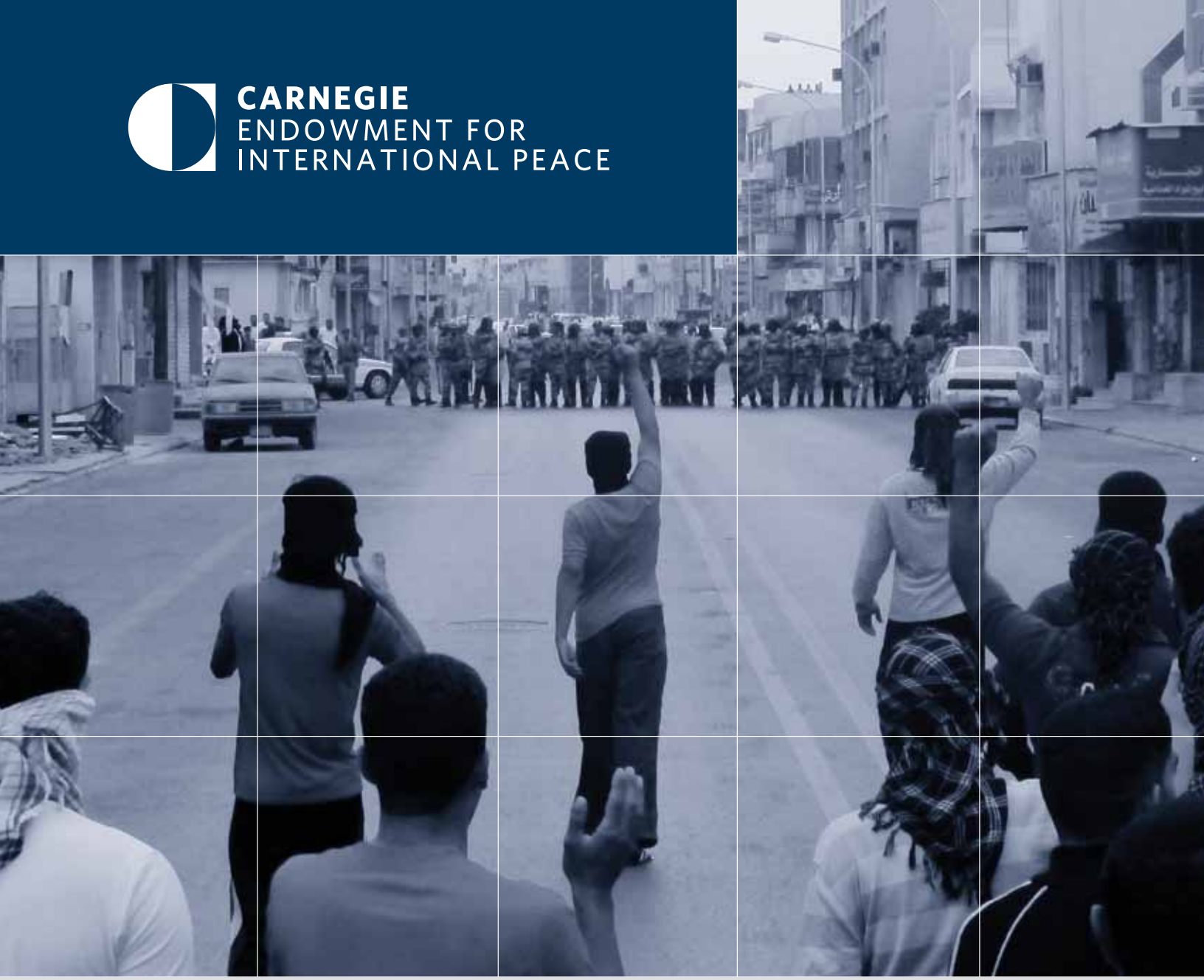

THE FORGOTTEN UPRISING IN EASTERN SAUDI ARABIA

Frederic Wehrey

JUNE 2013

CARNEGIE
ENDOWMENT FOR
INTERNATIONAL PEACE

THE FORGOTTEN UPRISING IN EASTERN SAUDI ARABIA

Frederic Wehrey

© 2013 Carnegie Endowment for International Peace. All rights reserved.

Carnegie does not take institutional positions on public policy issues; the views represented herein are the author's own and do not necessarily reflect the views of Carnegie, its staff, or its trustees.

No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without permission in writing from the Carnegie Endowment. Please direct inquiries to:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, DC 20036
P: +1 202 483 7600
F: +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org

This publication can be downloaded at no cost
at CarnegieEndowment.org/pubs.

CP 185

Contents

About the Author v

Summary 1

Simmering Discontent 3

The Provincial and Sectarian Roots of Dissent 4

Saudi Arabia's "Day of Rage" in the Eastern Province 10

The Regime's Countermobilization 12

New Trends in Shia Dissent 16

Toward Lasting Peace in the East 19

Notes 21

Carnegie Endowment for International Peace 26

About the Author

Frederic Wehrey is a senior associate in the Middle East Program at the Carnegie Endowment for International Peace. His research focuses on security and political reform in the Gulf and North Africa. His most recent Carnegie publications include *The Struggle for Security in Eastern Libya* (2012) and *The Precarious Ally: Bahrain's Impasse and U.S. Policy* (2013).

Prior to joining Carnegie, he was a senior policy analyst at the RAND Corporation, where he was the lead author of monographs on Iran's Revolutionary Guard, Saudi-Iranian relations, and the strategic impact of the Iraq War in the Middle East. In 2008, he led a RAND strategic advisory team to Baghdad, Iraq, focusing on post-surge challenges in support of Multinational Forces–Iraq. Wehrey is also a lieutenant colonel in the U.S. Air Force Reserve and has completed tours in Turkey, Uganda, Libya, Algeria, and Iraq, where he earned the Bronze Star in 2003.

His articles have appeared in *Foreign Affairs*, *Washington Quarterly*, *Current History*, the *International Herald Tribune*, *Survival*, *Sada*, *Small Wars and Insurgencies*, the *Christian Science Monitor*, *Financial Times*, and the *Chicago Journal of International Law*. He has been interviewed by major media outlets such as the *New York Times*, *Washington Post*, the *Christian Science Monitor*, PBS *NewsHour*, NPR, BBC, and CNN. He is the author of the forthcoming book *Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings* (Columbia University Press).

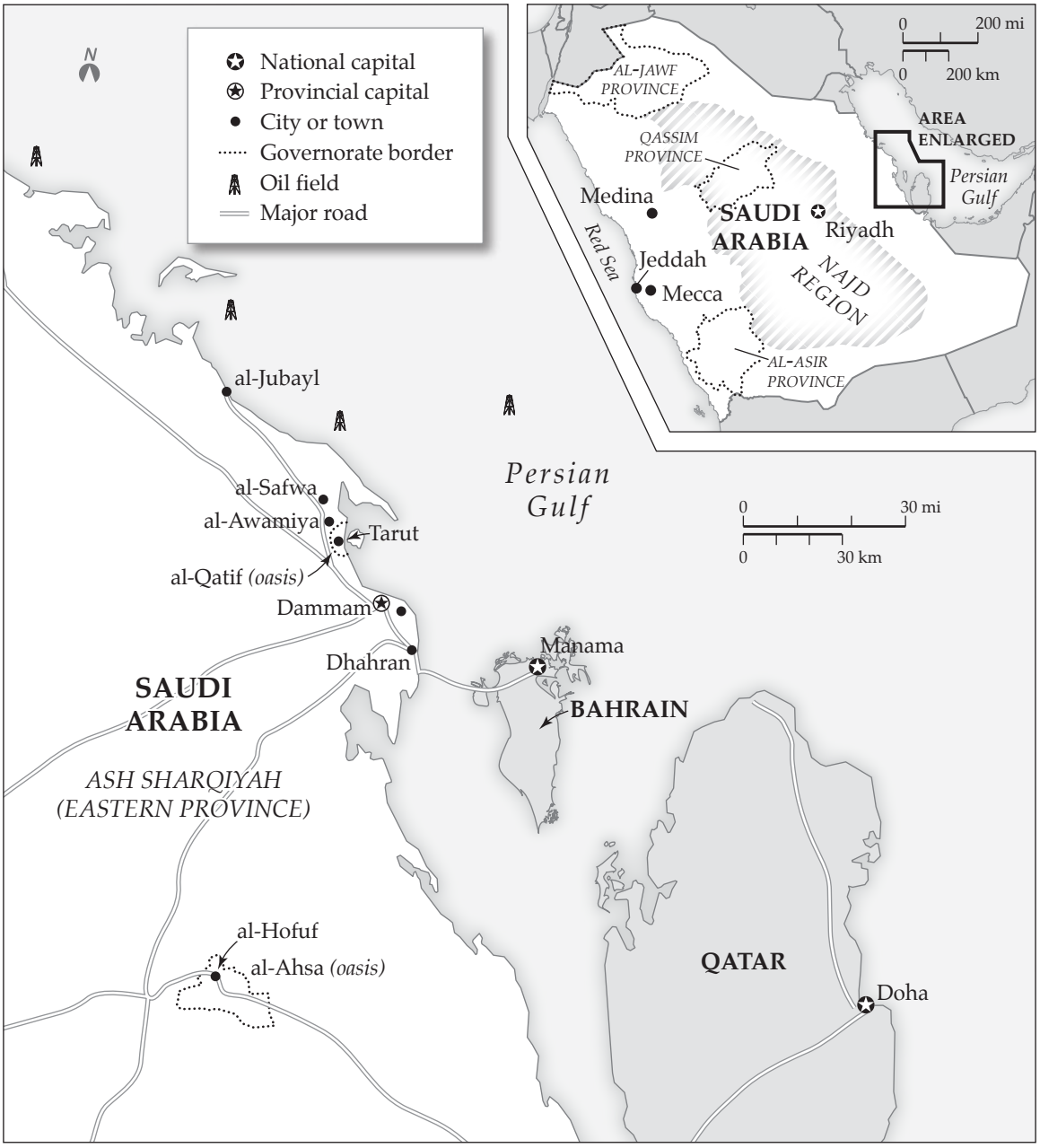

LUCIDITY INFORMATION DESIGN, LLC

Summary

The eastern region of Saudi Arabia has witnessed a deadly cycle of demonstrations, shootings, and detentions for more than two years. While Shia in the east share grievances with the rest of the country, simmering discontent is aggravated by a history of regime discrimination and provincial neglect. To stabilize the region, the regime must address the roots of dissent at both the local and the national levels.

Eastern Turmoil

- Dissent in the Eastern Province traditionally stems from the regime's sectarian discrimination against Shia and economic neglect and political marginalization of the region.
- Shia activists in the east call for truly participatory governance, the release of political prisoners, the establishment of an elected consultative council, and the writing of a constitution, among other demands.
- The regime has responded with a timeworn strategy of handing out economic subsidies, co-opting Shia clerics to dampen the protests, launching a media counteroffensive that inflames sectarianism, and undertaking a campaign of arrests and detentions.
- The regime's crackdown has deepened divisions between its traditional interlocutors among older Shia activists and clerics, and networks of impatient youth who have soured on the pace of reform. While the goals of these youth activists are similar to those of their older counterparts, they prefer street protests to petitions.

Recommendations for the Saudi Government

Take immediate steps to resolve the sectarian and socioeconomic drivers for protests in the east. These include removing Saudi troops from Bahrain, releasing all political prisoners, and establishing a commission to investigate the Ministry of Interior's actions in al-Awamiya, an impoverished town that has been a focal point for Shia dissent and the regime's crackdown.

End the practice of arbitrary arrests and repeal sweeping laws against "sedition." These excesses have fueled much of the youth-driven anger in the east and elsewhere in the country.

Empower elected municipal councils across the country to exert greater oversight and executive authority over their budgets. In the east, these powers will help bolster infrastructure, improve educational facilities, and diversify the economy—all of which are crucial to staving off youth dissent.

Recognize the Shia Jafari legal code and give Shia representation in the Senior Ulema Council. In the long term, increasing the diversity of these institutions will help reduce sectarianism in Saudi society.

Refrain from tolerating portrayals of eastern dissent as evidence of Iranian subversion. Such depictions fuel a toxic political environment and contribute to the alienation of the younger generation of Shia.

Simmering Discontent

Two years after the start of the Arab uprisings, Saudi Arabia remains an enigma.[1] To outside observers, it seems to have largely bypassed the revolutions and turmoil that have convulsed the rest of the Arab world. But beneath the surface, it is a country beset by mounting political, economic, and demographic challenges. The expectations of a younger generation that faces widespread unemployment and looming exclusion from the state's patronage system are rising. The social media landscape enables unprecedented exchanges of ideas and the breaching of previously sacrosanct taboos. Meanwhile, services and infrastructure are being strained, the public sector is bloated, and questions of succession within the aging leadership go unanswered.

Saudi Arabia is a country beset by mounting political, economic, and demographic challenges.

If there is one corner of Saudi Arabia where these challenges are thrown into sharpest relief, it is the oil-rich Eastern Province, where the majority of the country's "Twelver" Shia citizens—estimated at 10 to 15 percent of the total population—reside.[2] Since the start of the Arab uprisings in late 2010, the eastern region has witnessed continuous, low-level unrest in an unending cycle of detentions, shootings, and demonstrations. Sixteen young men have died in the course of this tumult.

For much of the past two decades, dissent in the Eastern Province has reflected a mix of provincial economic neglect and political marginalization that often involves inflated notions of Shia deference to Iran. In addition, Shia activists have confronted a long-standing narrative presented by the royal family and its allies that the country's citizens are prone to tribal, sectarian, and Islamist passions and are therefore not ready for full democracy. Under this framework, the al-Saud fulfill the role of a benign mediator—the glue that binds the fractious citizenry together. In response, Shia activists, along with a growing chorus of Sunni reformists, argue that it is precisely the lack of civil society and participatory governance that accounts for the chronic persistence of sectarianism and tribalism in Saudi society.

Sectarian discrimination certainly weighs heavily on the everyday lives of the Shia minority in the east. But many of the protesters' demands do not relate specifically to Shia rights. Rather, they encompass a range of goals that have long been advanced by reformists elsewhere in the country: the release of political prisoners, an elected Majlis al-Shura (consultative council), an independent judiciary, a constitution, and greater power for municipal councils. In this sense, it would be wrong to interpret dissent in the Eastern Province

as a purely localized or narrowly Shia issue. Although the situation is certainly aggravated by sectarian discrimination, many of the underlying drivers of dissent afflict other parts of the kingdom, with varying degrees of severity.

In responding to the protests, the regime has resorted to time-tested strategies of providing subsidies and other economic benefits, co-opting more quietist and conservative Shia clerics to dampen the anger of the youth, launching a media counteroffensive that portrays the protests as criminal in nature or guided by Iran's Shia regime, and undertaking a security campaign of arrests and detentions. The government's crackdown has deepened the divisions between its interlocutors among the Shia clergy and a more activist cadre of youth that has soured on the reform process.

Instability in the east is best mitigated through a comprehensive reform process that includes a more transparent and independent judiciary, greater authorities for municipal councils, an end to discrimination in the public sector, and more religious diversity in the country's clerical establishment.

To achieve lasting social peace in the east, the regime needs to address the deep-rooted drivers of dissent at both the national and the local levels. Ultimately, instability in the east is best mitigated through a comprehensive reform process that includes a more transparent and independent judiciary, greater authorities for municipal councils, an end to discrimination in the public sector, and more religious diversity in the country's clerical establishment.

The Provincial and Sectarian Roots of Dissent

In many respects, the problem of eastern dissent is the result of the unequal distribution of economic resources and political capital—a deficiency that afflicts many of Saudi Arabia's provinces. In the east, however, this sense of exclusion is deeply rooted and has a long pedigree, stemming from the kingdom's early days.

In 1913, the oases of al-Ahsa and al-Qatif in the eastern region were brought under the control of Ibn Saud and his tribal allies from the central Najd region. They were incorporated into the modern Saudi state in 1932. In the subsequent period of nation building, the eastern areas remained subordinate to the Najd region in terms of their economic development, political power, and prominence in the official narratives of the state.

Shia activists acknowledge that the east's standard of living has generally improved over time, particularly when compared to other provinces like al-Jawf and al-Asir. But problems certainly remain. There is still frustration about easterners' lack of input into municipal budgets and the administration of the province. In certain areas of the east, particularly the town of al-Awamiya, skyrocketing unemployment and crushing poverty have added to the woes—made all the more bitter since the village abuts a major gas pipeline.

The sense of political and provincial marginalization has been exacerbated by religious exclusion. Under the kingdom's 1992 Basic Law, Sunni Islam is enshrined as the source of authority for the state. The country's highest

religious body, the twenty-person Senior Ulema Council, issues religious edicts that affect nearly every aspect of social and political life in the kingdom. Although the council includes representatives of the Sunni Hanafi, Maliki, and Shafi schools, as well as Hanbalis, there are no Shia representatives.

As a result, discrimination is felt by Shia across a number of areas. Although the government permits private religious gatherings, the Shia continue to face bureaucratic and legal obstacles in the public licensing and recognition of mosques and mourning houses. Shia clerics complain that coverage of Shia religious ceremonies is neglected by official media. The educational system is another major area of concern: school textbooks frequently contain derogatory allusions to the Shia and in some cases juridical arguments for socially excluding or even killing them.

A long-standing grievance is Shia treatment under the judicial system, which is governed at the national level by the Sunni Hanbali school of jurisprudence. Although Shia in the east enjoy the use of Jafari courts of Islamic jurisprudence on family matters, inheritances, and endowments, the scope of their rulings is geographically limited to cases in al-Qatif and al-Ahsa. Shia from other parts of the country, including areas of the Eastern Province, Najran, and Shia areas of Medina in the west, do not have access to Shia courts. Moreover, the power of Eastern Province Shia courts is circumscribed by Sunni courts, which have veto power over the Shia courts' rulings. Any defendant or plaintiff who disagrees with the ruling of a Shia judge can seek to have the case reopened in a Sunni court.[3]

Shia are also excluded from sensitive government organs, such as the Ministry of Interior, the National Guard, and the Ministry of Defense. With the exception of traffic control, police forces in the Eastern Province are usually staffed by Sunnis, often from other parts of the country, creating a sense of estrangement between local communities and law enforcement officers. The Royal Court, cabinet, and diplomatic corps are other fields of exclusion. At the local level, Shia are better represented in municipal councils, holding six of the eleven seats in the Eastern Province. Yet, real power in the province does not lie with the councils but rather is located at the governorate level, which falls under the Ministry of Interior and is firmly controlled by the royal family.[4]

Underpinning much of the discrimination is the historic and symbiotic alliance between the ruling al-Saud family and the Salafi religious establishment. In return for legitimating the family's rule, the Salafi establishment is allowed a prominent place in the kingdom's public and social discourse. For many clerics in the upper reaches of this bureaucracy, the promotion of sectarianism provides real material benefits by ensuring their continued and exclusive access to political power. Any formal recognition of Shia identity—whether in the political, legal, or cultural spheres—would effectively undermine this primacy. The Salafi clerics

For many clerics in the upper reaches of the Salafi bureaucracy, the promotion of sectarianism provides real material benefits by ensuring their continued and exclusive access to political power.

are hardly uniform in their behavior toward the Shia, but they are generally united in the view that the Shia are deviants from Salafi Islamic orthodoxy. The Shia are consequently denigrated as *rawafidh* (rejectionists).

Sectarian discrimination has proved beneficial for the ruling family in addition to the Salafis. The Saudi regime has long permitted the proliferation of anti-Shia and anti-Persian tracts, sermons, and Internet statements, many of them recycled from the kingdom's ideological counteroffensive against the Iranian Revolution of 1979. Anti-Shiism frequently serves as a useful domestic tool for the regime—a means to placate potential critics in the Salafi establishment and deflect popular sentiment away from the regime's failings. To manage demands for reform, the regime has frequently played the sectarian card to similar effect, portraying Eastern Province protests as exclusively Shia in character. The ultimate goal in this strategy is to forestall any cross-sectarian cooperation among activists in different parts of the kingdom.

Lingering Suspicions of Outside Influence

Saudi Shia have also long been excluded because of inflated suspicion about their transnational ties to Iran, Iraq, Lebanon, and Syria. Among these linkages, the most prominent is the uniquely Shia institution of the *marja al-taqlid*. The term literally means the "source of emulation" and in practice refers to venerated senior Shia clerics whose edicts provide nonbinding guidance over spiritual, social, juridical, and, in some cases, political matters. Because the authority of the Shia religious establishment is theoretically not limited by national borders, the institution has proven problematic for Shia integration by fueling Sunni suspicions of Shia disloyalty to the state. At the core of this concern are questions of whether the transnational authority of the *marja* is directive or consultative and whether it extends beyond spiritual and social affairs to political matters. Some Shia writers have argued that for the Shia to truly integrate, they must first reform this institution. It is a debate that is still ongoing among the Shia and one that has been profoundly affected by regional events in Iraq and Iran.

Suspicions of political loyalty to the Iranian regime continue to bedevil the Shia of the Eastern Province.

Suspicions of political loyalty to the Iranian regime continue to bedevil the Shia of the Eastern Province. Overwhelmingly, the Saudi Shia eschew formal political ties with the Islamic Republic and reject the Iranian system of theocratic governance in favor of the more quietist vision of Grand Ayatollah Ali al-Sistani, the highest-ranking Shia cleric in Iraq. Yet this was not always the case—the Iranian Revolution spurred a major shift from quietism to activism among the Shia in the Eastern Province.

The most seminal event in the east following the revolution was the seven-day uprising of November 1979.[5] Although the demonstrations were partly

inspired by the Iranian Revolution, many of the mobilizing grievances of the protesters were domestic and nonsectarian. The late 1970s saw growing disappointment among the Shia at the government's failure to deliver on its promises to modernize the Eastern Province, where living conditions contrasted sharply with the growing opulence of Saudi elites in the central Najd region. The protests began after Shia activists organized public processions on the Ashura holy day, which commemorates the death of Imam Hussein, in al-Qatif in direct violation of a ban that had been in place since 1913. The revolt quickly spread to nearby villages, and the regime's repressive response—via the Saudi National Guard—was swift. At least two dozen Shia protesters perished. By December, the leaders of the uprising—Hassan al-Saffar, Tawfiq al-Saif, Jafar al-Shayeb, and others—had formally founded the Organization for the Islamic Revolution,

In the wake of the uprising, Iran continued its efforts to exert influence over Shia activism in Saudi Arabia. In 1981, the Islamic Revolutionary Guard Corps established the Office of Liberation Movements with the explicit purpose of supporting revolutionary groups in the Gulf.[6] Saudi Shia clerical figures and lay activists—many of them followers of Ayatollah Muhammad al-Shirazi, known as members of the so-called Shiraziyyin current—had particularly close ties with this office. These individuals later proved instrumental in supporting the Organization for the Islamic Revolution in Saudi Arabia.

Yet, Iran eventually became dissatisfied with its ability to control the Organization for the Islamic Revolution. That lack of control, along with shifting factional politics inside Tehran, led the Iranian leadership to establish a more pliant, militant group in Saudi Arabia, the so-called Hezbollah al-Hejaz. Members of the group were alleged to have conducted the 1996 Khobar Towers bombing in the Eastern Province in which nineteen U.S. servicemembers were killed and close to 500 people were wounded.[7] Following the bombers' subsequent arrests and a warming of Saudi-Iranian relations in the late 1990s, the group disbanded and its members coalesced into a political faction known as the Khat al-Imam (the Imam's Line—in reference to Ayatollah Ruhollah Khomeini).

In 1993, the Shia leaders of the Organization for the Islamic Revolution, many of whom had been exiled, returned home and made a deal with the Saudi government. In exchange for promising to abandon violence, they received government assurances regarding political reform and the redress of Shia grievances.[8] This marked the start of an extended period of peaceful activism by clerics and activists that are now known collectively and colloquially as the Islahiyyin (Reformists). Despite having distanced themselves from Iran, many of these individuals have faced recurring charges by the regime and the Salafi clerics that they have continued to act on behalf of Tehran and at the behest of Shia clerics in Iran, Iraq, and Lebanon.

Hollow Reforms and Mounting Disappointment

Saudi Shia political activity since the turbulent period of the 1980s has largely consisted of petitions to the royal family, grassroots civil society work, participation in municipal council elections, and dialogue with like-minded reformists among Saudi liberals and Sunni Islamists. Much of this activism is aimed not so much at redressing the specific sectarian offenses against the Shia but at building civil society and more participatory structures of governance in the kingdom.

With the accession to the throne of King Abdullah in 2005, Eastern Province Shia hoped that reform might be a reality. First as crown prince and then as king, Abdullah sponsored a number of initiatives aimed at tempering sectarian divisions and increasing public involvement in the country's political life. Among the more notable of the initiatives was the creation of the National Dialogue sessions, which aimed to bring together individuals from different segments of Saudi society to discuss a variety of national issues. The initiative took the revolutionary step of acknowledging the kingdom's sectarian and regional diversity. Abdullah also instituted a massive, nationwide scholarship program to send young Saudis abroad for their university education. And perhaps most importantly, he oversaw the country's first experiment in mass participatory politics—the 2005 municipal council elections.

Saudi Shia political activism is aimed not so much at redressing the specific sectarian offenses against the Shia but at building civil society and more participatory structures of governance in the kingdom.

But these reforms failed to live up to their promises. By nearly every account—from Shia youth to clerics to intellectuals—initiatives like the National Dialogue and the National Society for Human Rights proved to be fundamentally cosmetic. The 2005 municipal council elections raised hopes about improvements to governance in the east. But they too proved a disappointment, with ultimate power over local budgets, administration, and personnel appointments remaining in the hands of the governor of the Eastern Province and the Ministry of Interior.

A February 2009 ministerial reshuffle looked promising. It included the ouster of hardline stalwarts from the government, such as Ibrahim bin Abdullah al-Ghaith, the head of the so-called morality police, the Committee for the Promotion of Virtue and the Prevention of Vice, and Saleh bin Mohammed al-Luhaydan, the head of the Supreme Judicial Council. The reorganization raised expectations that Shia would gain representation in the Senior Ulema Council and the Supreme Judicial Council, also a high religious body. Yet no Shia were appointed.

Even worse, formal and informal efforts at cross-sectarian dialogue between Shia and Sunnis gradually came undone, either due to the regime's lack of support or, increasingly, because of its obstruction of such efforts, along with rising sectarian tensions in Saudi society. "The 2005 to 2007 days

of Shia-Sunni reconciliation are gone," lamented one Shia activist in al-Hofuf to the author in early 2013.

If there was one bright spot, it was the overseas scholarship program. This program, according to many Shia interlocutors, was administered without regard to sect or region. Yet even this proved a double-edged sword, as many of the Shia youth who benefited from the program returned to a country that was unable to accommodate their aspirations at precisely the moment when the promise of reform had given way to renewed cynicism and despair.

The Generational Divide

Over the past two decades, the Islahiyyin's attempts at peaceful activism have produced disappointing results. Eventually, mounting frustration with the lack of reform turned into collective rage. If a single event can pinpoint the shift, it was the February 2009 riots in Medina—a revered city among the Shia because it contains the graves of Shia imams. Clashes broke out between Shia pilgrims visiting the cemetery and members of the regime's morality police. Although accounts differ, the trigger for the unrest appears to have been the morality police's reported videotaping of female Shia pilgrims. The security forces then moved into the Shia neighborhoods of Medina, beating and arresting residents. Dozens were injured.[9]

The regime's newly appointed second-in-line, Prince Nayef bin Abdel Aziz al-Saud, equivocated in his condemnation of the incident, further incensing the Shia. In a subsequent press interview, Nayef appeared to justify the morality police's heavy-handed response, stating that Saudi Arabia follows "the doctrine of Sunnis" and that although some citizens "follow other schools of thought … the intelligent among them must respect this doctrine."[10] For Shia in the Eastern Province, the regime's response seemed to confirm the growing suspicion of a halt or reversal to the royal family's outreach to the Shia. Demonstrations quickly erupted in al-Qatif, al-Awamiya, and al-Safwa, marking the most serious outbreak of Shia dissent since 1979.

The Medina riots and the ensuing crackdown sharpened divisions within the Shia community over the pace and scope of reform. In early March, Hamza al-Hassan, one of the Organization for the Islamic Revolution's early ideologues who now resides in London, announced the formation of the Salvation Movement in the Arabian Peninsula. Citing the sluggish pace of reform as the key driver behind its formation, the group explicitly rejected the gradualist and participatory approach of the Islahiyyin, arguing that self-determination was a "legitimate right" for any persecuted group.[11]

But the most enduring effect of the clashes was to boost the popularity of Nimr al-Nimr, an outspoken Shia cleric who also rejected the participatory approach of the Islahiyyin and whose support had previously been confined to his hometown of al-Awamiya.[12] In a Friday sermon on March 13, al-Nimr lambasted the regime and warned that the east's secession from the rest of

the country was the only remaining option. It was a fiery performance that attracted unprecedented numbers of frustrated young men and quickly gained widespread fame on the Internet as the "Dignity Speech." In its brazenness and unsparing rejection of dialogue, it proved deeply unsettling to the more pragmatic figures in the Islahiyyin. Unsurprisingly, the speech's reference to secession aroused the ire of the regime, which acted swiftly, arresting al-Nimr and a number of his supporters and imposing a curfew on al-Awamiya.

Far from stifling dissent, the arrests sparked widespread calls for solidarity with al-Nimr, ironically bolstering the stature of the Shia figure the regime wished most to marginalize. Activists across the Eastern Province organized sit-ins calling for the release of al-Awamiya protesters. In April, a group of 60 Shia personalities, including eighteen prominent clerics, issued a statement expressing solidarity with al-Awamiya's inhabitants and demanding an end to sectarian discrimination, while also distancing themselves from al-Nimr's calls for secession.[13]

By late 2010, a younger, more activist cohort of Saudi Shia was increasingly seeing the older cadre of Islahiyyin as having been co-opted by the royal family and having failed to deliver any meaningful improvements. This younger generation was highly susceptible to the winds of change sweeping the region. Increasingly, disagreements about strategies for reform fell along generational lines. It was a growing divide that would eventually reach its apogee in the wake of the uprisings in Tunis and Cairo.

Saudi Arabia's "Day of Rage" in the Eastern Province

In the wake of Egyptian President Hosni Mubarak's fall and the momentous changes sweeping the Middle East in 2011, it was the older group of activists, the Islahiyyin, that first began to press for change in Saudi Arabia. These reformists with a preference for peaceful protest signed a letter to the royal family demanding a constitutional monarchy. Entitled the Declaration of National Reform, the document's 119 signatories included a wide swath of activists from across the ideological and sectarian spectrum. It urged a broad array of political and civil reforms, including the establishment of an elected National Assembly, the protection of human rights, and, importantly, the institution of a federal system that would give greater authority to provincial governments. The latter was especially significant as a grievance that united both Sunnis and Shia.[14]

But for youthful activists in the east, inspired by the crowds of Tunis, Tahrir Square, Benghazi, and the Pearl Roundabout, the petition was emblematic of a timeworn approach that had failed. Many of these activists joined in planning nationwide demonstrations scheduled for March 11 —described variously as the "Day of Rage," the "Day of Longing," and,

increasingly, the "Hunayn Revolution," a historical reference to the Battle of Hunayn fought between the Prophet Muhammad and his followers and a Bedouin tribe near Taif in 630 CE.

In early March, disparate youth groups across the country appeared to have coalesced under a cross-sectarian umbrella movement called the Free Youth Coalition. The coalition issued a lengthy, 24-point set of demands, including the release of political prisoners, an end to corruption, the cancellation of all "unjustified debts and taxes," the election of a consultative council, and the establishment of an independent judiciary.[15] But the effort ultimately failed due to mutual suspicions among Sunnis and eastern Shia about goals and protest sequencing.

Tensions Between Local and National Agendas

Tensions quickly emerged within the protest movement over the prioritization of local or national agendas. The Shia in particular began to focus more on demands and reforms specific to discrimination in the Eastern Province rather than overarching national aims like ending corruption and creating a constitution. The first Facebook pages that focused specifically on the Eastern Province appeared around March 3, including the popular page "The Eastern Region Revolution." It is still active and includes links to video clips and publications.

The organizers of the Eastern Region Revolution page made clear that their agenda was distinct from the larger Hunayn Revolution. The site listed as its core demand the release of nine "forgotten" Shia prisoners who had been detained for sixteen years without trial because of their alleged involvement in the Khobar Towers bombing, as well as the release of Tawfiq al-Amir, a popular cleric from al-Hofuf who had been arrested for calling for a constitutional monarchy.[16]

In addition to voicing their own local demands, the Shia scheduled their own protests. The first occurred on March 3, eight days before the planned Day of Rage, when roughly 100 protesters in al-Awamiya and al-Qatif marched in solidarity with the "forgotten." Similar protests occurred the following day after Friday prayers in al-Qatif, al-Hofuf, al-Safwa, and al-Awamiya. The regime responded with the arrest of roughly two dozen protesters, including prominent intellectuals, on the street in al-Qatif. Several were reportedly injured. On March 6, Saudi authorities released al-Amir along with other detained protesters in an apparent gesture of conciliation.[17]

The Eastern Region Revolution page also called for sit-ins on March 9 in al-Qatif. In setting this date, the organizers argued that the case of the still-forgotten prisoners would be drowned out "among all the other slogans shouted on [March 11]." "Our Revolution," they asserted, "is a condemnation of the hideous crimes committed by [governor of the Eastern Region Province] Muhammad bin Fahad."[18]

The reaction from other opposition voices was swift. An online commentator named Salma al-Shihab argued that the Eastern Region Revolution page was regionalist and sectarian and pointed out that the organizers themselves were even critical of such divides.[19] Others claiming to represent the sponsors of the main Day of Rage argued that it was founded and led by Sunnis and that the Shia protests risked polarizing and splitting the larger national movement.

Protests took a more dramatic turn on March 17, when Saudi and Emirati forces intervened in Bahrain to help the Sunni Bahraini monarchy suppress ongoing protests by the country's Shia majority. The deployment of Saudi troops in Bahrain has long animated Shia protests in the Eastern Province because there are deep connections between the Shia communities in both countries. Shia rally slogans in Saudi Arabia increasingly focused on the withdrawal of Saudi forces and expressions of solidarity with Bahrain's protesters—an important illustration of how dissent in the two countries is mutually reinforcing.

Ultimately, Saudi Arabia's protests failed to meet the high expectations of their organizers. In their postmortem reflections on why the protests fizzled, many activists in the east attributed the failure of the demonstrations to attract broad public support to Sunni apathy and the historic aversion of the Najdi heartland to mounting any sort of dissent against the status quo. For their part, Sunni activists blamed the Shia for starting their protests too soon. In contrast, official media outlets saw the absence of nationwide protests as a validation of the benevolence and legitimacy of the al-Saud family. "Everybody was surprised when this day of rage turned into a silent *baya* [oath of loyalty] which saw the Saudi public wordlessly express their support of the leadership," noted the editor in chief of *al-Sharq al-Awsat* newspaper, Tariq al-Humayd.[20] It was a theme that figured prominently in the government's countermobilization.

The Regime's Countermobilization

In responding to the protests, the Saudi regime applied a template it has long used to manage and contain internal dissent, particularly in the east. But the net effect of these measures did little to address the root causes of dissent.

Economic Benefits and Municipal Council Elections

Among the most significant of the regime's measures to contain dissent was its provision of massive subsidies to the population. In February 2011, following a three-month absence abroad for medical treatment, King Abdullah announced a familiar-sounding economic package totaling $130 billion. Subsequent press releases detailed the program as alleviating the impact of inflation, introducing an unemployment benefit (an especially salient

concession for the Eastern Province Shia), providing a state scholarship program for Saudis studying abroad, and maintaining an "inflation allowance" for Saudi state employees.[21]

On March 22, the Ministry of Municipal and Rural Affairs announced that the first stage of elections for the kingdom's 219 municipal councils would be held on April 23. Originally scheduled for October 2009, the elections had been repeatedly postponed, and their sudden acceleration appeared timed to placate the burgeoning protests.[22] A key reform demand—the participation of women in the voting—was not included in the initial announcement, although King Abdullah later announced that women would indeed be allowed to participate in the next elections.[23]

In addition, the government undertook an astonishing expansion of its public sector. By September 2012, more than 299,000 Saudi men and women had been hired into public employment in the space of a year—a figure that was roughly equal to public-sector hiring for the entire previous decade.[24]

But unemployment is still high, and al-Awamiya continues to suffer from sectarian discrimination. Solving the east's problems will take much more than job creation.

Solving the east's problems will take much more than job creation.

The Media Counteroffensive: "Sectarianizing" the Protests

The Saudi regime also launched a media campaign to discredit and undermine the protests, deploying a wide range of themes. It emphasized the destructive nature of the protests, delegitimized them on the basis of Islamic law, and, importantly, portrayed them as serving the parochial interests of the Shia. A range of institutions conveyed these messages, using both traditional and social media, including the Ministry of Interior, the Senior Ulema Council, conservative and reformist newspapers, and Facebook pages that emphasized solidarity with the regime.

On March 5, the Ministry of Interior issued a forceful statement reiterating that protests were illegal and that those participating would be subject to prosecution.[25] This missive was further buttressed by a fatwa issued by the Senior Ulema Council that prohibited protests by citing Islamic legal precepts against the spreading of *fitna* (chaos).[26] A succession of other fatwas that censured the protests' transgressions against Islamic law soon followed.

The regime sponsored—albeit indirectly—the creation of Facebook pages that attempted to discredit and isolate the Day of Rage organizers. The most notable of these were "Together Against the Hunayn Revolution" and "May Allah Blacken Their Faces." On both pages, as in a plethora of YouTube videos, there were frequent references to the Shia and Iran as the hidden instigators behind the Day of Rage protests.[27] In response, the Free Youth Coalition issued a statement that "all the organizers [of the Day of Rage] are Sunnis."[28] At least some observers believe that the regime's propaganda partially explains the protests' failure to win broad public support, particularly among Sunnis.[29]

The regime undertook more repressive measures in the realm of traditional and social media as well. In February, it enacted a new law requiring online newspapers to be licensed by the Ministry of Interior. Activists complained that the law was sufficiently vague to encapsulate many forms of online discourse, such as video and text messaging.[30] The regime took additional measures to ban YouTube channels posting videos of Eastern Province protests.[31]

A spokesman for the Saudi Ministry of Interior also announced in early November that police in the Eastern Province would set up a Facebook presence and assign a special team to monitor social media in the region. The goal of the Facebook page was to encourage tips and information from anonymous sources regarding "outlawed" activity in the east.[32] Nearly simultaneously, the regime blocked a number of Eastern Province websites.[33]

Shia Clerical Intercession

In tandem with this media strategy, the government relied on local interlocutors among the Shia clergy in the east to dampen the protests. Much of this took place in behind-the-scenes negotiations with the governor of the Eastern Province, Prince Muhammad bin Fahd, and in dialogue with youth. Clerics from across the ideological spectrum took part.[34]

The ultimate results of this effort were mixed. In some cases it did have an effect, but in others it put the clerics in direct conflict with the youth. The youthful criticism was most intense when it was directed toward two particular clerical figures considered to be conservatives or traditionalists, Mansoor al-Jishi and Abdullah al-Khunaizi. They had tried to facilitate the release of political prisoners but were derided by youth activists as regime collaborators. In comments on Twitter, YouTube, and in the press, activists derided them for acting as "intelligence agents," conspiring with the regime's *baltijiya* (thugs), or simply displaying a "lack of experience and self-awareness."[35]

The Turn Toward Violent Repression

The clerics' efforts did not lessen the fervor of the youth activists. Accordingly, the government began what appeared to be a concerted security crackdown. At the same time the cleric-led negotiations were under way, the regime was detaining 120 protesters and maintaining a near-constant presence of security forces, helicopters, and armored vehicles on the streets of al-Qatif.

On August 3, 2011, popular cleric Tawfiq al-Amir was once again arrested, sparking further demonstrations, particularly among his supporters in al-Hofuf, and prompting expressions of solidarity on the Eastern Region Revolution Facebook page. On October 3, 2011, protests took their most violent turn yet when security forces clashed with armed protesters in al-Awamiya, which resulted in the wounding of eleven police officers and three civilians. Video posted on Facebook showed masked youth assaulting a police station. The confrontation was reportedly sparked after Saudi police

attempted to arrest a sixty-year-old man in an effort to force the surrender of his son, who had been taking part in pro-Bahrain protests.[36]

Across the Saudi blogosphere and media landscape, al-Awamiya clashes spurred renewed debate and reflection about the underlying roots of violence. The Saudi Ministry of Interior predictably blamed the disturbances on "foreign parties" and threatened to meet the dissent with an "iron fist." The ministry statement exhorted the protesters to decide "whether their loyalty is to God and their homeland or to that state and its authority."[37] The official Saudi press largely echoed this line, with one prominent commentator arguing that it was Iran's hand, not sectarian inequality, that was driving the violence.[38]

From the other side, Shia and pro-reform voices lambasted the regime's harsh response as an unmasking of its true character. Some compared al-Awamiya disturbances to the Syrian protests, arguing ominously that they were a harbinger of even worse violence throughout the kingdom.

The incidents that did the most to galvanize the youth to take to the streets occurred in early November 2011, when nineteen-year-old Nasser al-Mheishi was shot dead at a checkpoint near al-Qatif. His body was reportedly left on the ground for three or four hours because the government refused to let his family collect it, sparking protests across the city. A second man, Ali al-Ali al-Felfel, was then killed by police. By the end of the week, five people, including a nine-year-old girl, had been killed and six others wounded by police bullets. In a statement, the interior minister reported the government's version of events, linking the protests to Iranian meddling: "A number of security checkpoints and vehicles have since Monday been increasingly coming under gunfire attacks in the al-Qatif region by assailants motivated by foreign orders," by which he meant Iran.[39]

From this point on, tire burnings, drive-by shootings, street marches, and police raids became near-nightly occurrences. Outside media access to al-Awamiya all but ceased; the city was filled with ubiquitous checkpoints and armored vehicles. Government attempts to disperse the protests were heavy-handed, with frequent reports of live fire being used against armed crowds.

At the same time, there were instances of armed assaults by Shia youth on police vehicles—an unsurprising outcome given the plethora of small arms in al-Awamiya. Protester deaths and imprisonments spawned an endless cycle of mourning and follow-up protests.

The weekend of February 10, 2012, offers an illustrative glimpse of how this escalation unfolded. Nimr al-Nimr, the cleric in al-Awamiya, once again made waves. He delivered a sermon demanding the end of the monarchy. Protesters then made their way across the city, shouting demands for reform and the release of prisoners. A protester threw an effigy of Prince Nayef, who had become crown prince, at a row of armored antiriot vehicles. Shots may or may not have been fired at security forces. In the ensuing clashes, police shot twenty-one-year old Zuhair al-Said, and he later died in the hospital. By

late 2012, over sixteen young men had been killed by security forces in the Eastern Province, the majority of them from al-Awamiya.

New Trends in Shia Dissent

Over time, the young protesters of al-Awamiya and al-Qatif have grown more and more weary and impatient with the failure of the Islahiyyin to deliver tangible improvements in living conditions, jobs, and an end to pervasive discrimination.[40] The youth networks across the Eastern Province have proliferated, and the firebrand cleric Nimr al-Nimr's popularity has climbed. Shia activists have also intensified dialogue with and outreach to Sunni reformists and activists.

The Youth Networks: Goals and Organization

In many respects, the goals of the new youth groups are not dissimilar to those of the older Islahiyyin—the release of political prisoners and a constitutional monarchy. Differences arise over time frame and tactics. "Where the sheikhs and the youth differ," noted one longtime activist in al-Awamiya to the author in 2013, "is their amount of patience." In a 2012 sermon, the prominent Islahiyyin leader Hassan al-Saffar appeared to acknowledge this, warning that "although previous generations tolerated and adapted to problems, the current generation is different."[41]

Another crucial difference is the general disdain by youth activists for the ideological and juridical debates that have long defined Shia activism. In interviews, these new youth activists described themselves as "post-ideological" and nonsectarian in their demands. Many youth eschew the arcane disagreements among the various Shia *marja*s; some went so far as to argue that the ideological divisions between the pro-Iranian Khat al-Imam, the Shiraziyyin, and other clerical currents are largely meaningless among younger activists. In conversations, several regarded Grand Ayatollah Ali al-Sistani as their preferred *marja* precisely because he stayed out of their political affairs—one went so far as to characterize him as a "secular *marja*" (*marja ilmani*).[42]

The goals of the new youth groups are not dissimilar to those of the older Islahiyyin—the release of political prisoners and a constitutional monarchy. Where differences arise is over time frame and tactics.

Organizationally, the youth activists have formed networks of cellular, leaderless groups with names like the Free Youth Coalition, Missionary Youth Movement, Solidarity Group, the Free Men of Sayhat, the Free Men of Tarut, Supporters of al-Qatif, and a women's group, the Supporters of Zaynab in Qatif. By far the most popular of these groups, at least in its web presence, is the Eastern Region Revolution. Like their youthful counterparts in Bahrain, these groups make skillful use of social media to coordinate street protests, network with

like-minded activists, and disseminate criticism of the regime. In their statements, many show a clear deference to the teachings of Nimr al-Nimr.

In March 2012, several of these networks merged into the Freedom and Justice Coalition.[43] The coalition plays a prominent role in organizing demonstrations across the region. In marches in al-Qatif and al-Awamiya, its clenched-fist logo figures prominently on banners and placards. Although it maintains a robust Facebook presence, the coalition has historically had little mention in the open media and has refused to divulge details about its size, membership, and leadership for fear of retribution by the authorities. In September 2012, however, it disclosed that one of its founders, the longtime activist Hamza Alawi al-Shakhuri, had fled the country.[44]

For their part, older Shia activists and intellectuals admire the zeal and enthusiasm of the youth groups but criticize their naïveté in thinking that localized dissent by a sectarian minority can spark a Tahrir-style movement. "We are a minority, we are a province, we can't spark a revolution," noted one older reformist to the author in early 2013. Others critique the youth's lack of a program and organization, arguing that the Freedom and Justice Coalition has fallen short of being a coherent umbrella structure and that the plethora of Facebook pages for other groups implies a degree of coherence and capability that does not actually exist on the ground.[45]

Renewed Support for Nimr al-Nimr

As the youth fragmented into various groupings, Nimr al-Nimr remained a center of attention. In the summer of 2012, his brazen rhetoric crossed a redline. In late June, al-Nimr delivered a rousing tirade against the ruling family. The much-feared interior minister, Prince Nayef, had died less than two weeks earlier, and al-Nimr rejoiced in his passing, imploring God to take the lives of the "entire al-Saud, Khalifa and Asad dynasties."[46] Saudi security forces attempted to arrest him, and according to regime sources a car chase and a firefight ensued. Al-Nimr was wounded in the thigh, arrested, and taken into custody.

Far from quelling Shia dissent, the arrest of Nimr al-Nimr galvanized the Eastern Province toward further protests. Many Shia disagreed with al-Nimr's highly personalized attack on Prince Nayef. But the regime's seemingly brutal response—made even worse by graphic photographs of al-Nimr lying bloodied from a gunshot wound and sprawled in the back of a car—turned the outspoken cleric into a heroic icon for youth across the region. Soon after his shooting, the Facebook page of the Eastern Region Revolution called for protests against the al-Saud across the country.[47] On July 12, the Saudi oppositionist website al-Jazira al-Arabiya posted a statement from a hitherto-unknown opposition group called the Youth of al-Qatif Revolution, which threatened "to assault police stations and blow up oil wells" if al-Nimr

was not released.[48] Hundreds of Shia protesters took to the streets, and clashes with security forces became an almost-nightly occurrence.[49]

As before, the escalating violence placed further strains on the conciliatory approach of the older clerics and activists. On July 14, 40 clerics drawn from across the ideological spectrum—from the Shiraziyyin to the Khat al-Imam—implored Shia youth to remain steadfast and cease all violence to avoid playing into the hands of the regime's "sectarian incitement." A similar missive appeared on August 19, issued by nine Shia clerics: "We ask the people of this town to stand firmly against violence in all shapes and forms, and to condemn transgressions against lives and property."[50] Many younger activists saw these statements as a regime-sponsored ploy to stifle protests of any sort. "Their statement was just like the government's line—'stop protesting, you are causing *fitna* [chaos],'" noted one young activist.[51]

Al-Nimr's arrest also did not placate Sunnis or stem the tide of Sunni demonstrations. The summer and fall of 2012 were marked by sustained protests in front of prisons in Qassim—a longtime stronghold of conservative Salafism. Aside from outrage over political prisoners, Sunni anger was directed at economic mismanagement and corruption, especially in the kingdom's western and southern provinces. Young Shia activists argue that these Sunni demonstrations are inspired by the protest culture of the east.

Shia Efforts at Cross-Sectarian Dialogue

Attempting to tap into this current of Sunni activism, Eastern Province reformists have launched a renewed effort at cross-sectarian dialogue with Sunnis across the country. As in the past, much of the dialogue takes place beyond the purview of the regime's officially sanctioned "dialogue" forums, which many activists perceive as a means to regulate and circumscribe any sort of coordination on actual reform.

A younger generation of activists has used social media for outreach efforts. For example, in early 2013, a group of Shia youth launched a Twitter campaign to invite Sunnis from Jeddah to a celebration of the night of the Prophet's birth.[52] "They all thought we spoke Persian here," joked one of the program's organizers about the Sunnis to the author.

Despite these efforts, real cooperation has proven elusive because of entrenched sectarianism in Saudi society.[53] Many Salafi reformists remain tepid about associating too closely with Shia. Nowhere is this more apparent than in the stance of the immensely popular and provocative Salafi cleric Salman al-Awda, who has publicly hinted at democratic reforms, largely abandoned sectarian discourse, and received Shia delegations.[54] But local Shia lament that he has stopped short of collaboration for fear of alienating his Sunni base. "The growing respect between Sunnis and Shia has not translated into collective action," acknowledged one activist to the author in al-Qatif. "We've done all we can; it is up to the Sunni reformists now."

Toward Lasting Peace in the East

Saudi Arabia has passed the two-year anniversary of the Arab uprisings, and the Eastern Province is caught between glimmers of hope and perennial disappointments. By early 2013, there were some encouraging signs that the government had taken steps to redress long-standing grievances. These included shutting down some television networks that spouted anti-Shia rhetoric, appointing an additional Shia member to the nonelected Majlis al-Shura, and building an interfaith dialogue center—albeit outside the country, in Vienna. In addition, the longtime governor of the Eastern Province, Prince Muhammad bin Fahd, was removed from his post, which he had held since 1985. Yet, despite his removal, many activists remained pessimistic about real change, noting that Eastern Province policy is centrally directed from Riyadh—from the Ministry of Interior, in particular—rather than at the governorate and municipal levels.

By mid-2013, it appeared that government policy was once again portraying Eastern Province activism as directed by Iran. The starkest evidence of this was the dragnet arrest of sixteen Saudi Shia—many of them professionals residing in the western part of the country—for allegedly conspiring to spy for Iran.[55] Around the same time, Saudi Arabia's state prosecutor called for the execution of Nimr al-Nimr by crucifixion.[56]

The regime needs to move beyond a strategy of repression and co-optation to address the political and socioeconomic drivers of dissent. Importantly, initial steps in this direction have already been articulated. In 2012, the King Faisal Center for Research and Islamic Studies commissioned a study into the disturbances in the east, a draft report of which was then posted on an opposition website.[57] Based on extensive interviews in the province, the 125-page document is remarkable for its objectivity and detail in identifying the roots of eastern dissent in entrenched social, economic, and political problems rather than relying on the usual explanations of criminality or Iranian-assisted subversion. "It is Saudi Arabia's own Bassiouni Report," noted one Shia activist in al-Safwa, referring to the Bahrain Independent Commission of Inquiry that investigated the 2011 abuses in that country.

The regime needs to move beyond a strategy of repression and co-optation to address the political and socioeconomic drivers of dissent.

Its recommendations include:

- stopping sectarianism in the media
- removing Saudi troops from Bahrain
- releasing all political prisoners, especially the "forgotten nine" who have spent sixteen years in prison without trial
- establishing a commission to investigate the Ministry of Interior's actions in al-Awamiya

- reforming the local police station in al-Awamiya and boosting the development of al-Qatif through housing projects, better schools, and sports facilities for young people

Aside from implementing these local measures, there is more the regime can do at the national level. Arbitrary arrests, sweeping laws against "sedition," and censorship are abuses that continue to inflame youth dissent in the east and have inspired protests elsewhere in the country. Ending these practices should be an immediate priority. More specific to the Eastern Province, the regime should formalize recognition of the Shia Jafari legal code and implement Shia representation in the Senior Ulema Council and the Supreme Judicial Council. They are crucial steps that will have a gradual ripple effect on societal attitudes, media, education, and local judicial processes. In the economic realm, ending employment discrimination for Shia is a long-term challenge that will demand national bureaucratic reforms in the Ministry of Labor and in Saudi business practices. A key starting point is integrating Shia into local police forces and the Ministry of Interior. Most crucially, the elected municipal councils across the country should be given greater oversight and executive authority over their budgets. In the east, Shia leaders frequently mention that these authorities will empower them to bolster local infrastructure, improve educational and sports facilities, and diversify the region's economy into fields like tourism—all key to staving off youth-driven dissent.

Finally, the regime should end its policies, whether formal or implied, of painting any expression of dissent in the east as evidence of Iranian subversion. Not only does this fuel a toxic political environment, it also contributes to the alienation and potential radicalization of a younger generation of Shia who face an increasingly gloomy future. While the majority of these youth evince little sympathy for Iran, some have hinted that the regime's incessant drumbeat of demonization could become a self-fulfilling prophecy—especially given the residual traces in the east of the Iranian-backed militant group Hezbollah al-Hejaz. Seen in this light, substantive reforms in the east can support one of the Saudi government's overarching strategic objectives: blunting Iranian influence at home and abroad.

Notes

1 Unless otherwise noted, this paper draws on field interviews conducted in 2007, 2010, and 2013 with a range of Shia activists, clerics, and youth across the Eastern Province: in al-Qatif, al-Ahsa, Dammam, Tarut, al-Safwa, and al-Awamiya. I am grateful to these individuals for sharing their insights with me. I also wish to thank Alexandra Siegel for her peerless research assistance. For previous studies on protests in the Eastern Province, see Madawi al-Rasheed, "Sectarianism as Counter-Revolution: Saudi Responses to the Arab Spring," *Studies in Ethnicity and Nationalism* 11, issue 3 (2011): 513–26; Madawi al-Rasheed, "Saudi Arabia: Local and Regional Challenges," *Contemporary Arab Affairs* 6, no. 1 (2013); Toby Matthiesen, "A 'Saudi Spring?': The Shi'a Protest Movement in the Eastern Province 2011–2012," *Middle East Journal* 66, no. 4 (Autumn 2012): 628–59.

2 The Pew Forum on Religion and Public Life, "The Future of the Global Muslim Population," January 17, 2011, http://pewforum.org/future-of-the-global-muslim-population-sunni-and-shia.aspx. "Twelver" Shia follow the edicts and teachings of Muhammad bin Hassan al-Mahdi, whom they venerate as the "Twelfth Imam." According to the U.S. State Department, 80 percent of Saudi Shia are "Twelvers," who follow the Jafari school of jurisprudence. "Sevener" Shia (Ismailis) reside in the Najran Province, and there is a small Shia community in Medina known as the Nakhawala. See United States Department of State, *2012 Report on International Religious Freedom—Saudi Arabia*, May 20, 2013, www.refworld.org/docid/519dd4911e.html.

3 U.S. Department of State, *2012 Report on International Religious Freedom—Saudi Arabia*.

4 Ibid.

5 "Rebellion on the Saudi Periphery: Modernity, Marginalization and the Shi'a Uprising of 1979," *International Journal of Middle East Studies* 38, no. 2, (May 2006): 227–29.

6 Laurence Louër, *Transnational Shi'a Politics: Religious and Political Networks in the Gulf* (London: Hurst & Company, 2008), 179.

7 Tobias Matthiesen, "Hizbullah al-Hijaz: A History of the Most Radical Saudi Shi'a Opposition Group," *Middle East Journal* 64, no. 2 (Spring 2010): 182.

8 Fouad Ibrahim, *The Shiʿis of Saudi Arabia* (London: Saqi Books, 2006), 140–77.

9 Habib Trabelsi, "Heightened Shiʿite–Sunni Tension in Medina," Middle East Online, February 24, 2009, www.middle-east-online.com/english/?id=30601.

10 Caryle Murphy, "Shiʿite Bias Claim Laid Bare After Showdown," *National*, April 26, 2009.

11 "Alan Ta'ssis Harakat Khalas fi aal-Jazira al-Arabiya" (Announcement of the Formation of the Salvation Movement on the Arabian Peninsula), Al-Quds Center website, March 20, 2009, http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=748&menu_id=10&cat_id=2. See also the announcement from a Sunni perspective, Sunnah Net, March 12, 2009, www.dd-sunnah.net/news/view/action/view/id/825.

12 See the biography of Nimr al-Nimr at www.alnemer.ws/?act=artc&id=90.

13 "Rijal Din wa Muthaqifun Shi'a fi al-Sa'udiya Yurfidun 'al-Tahdid Wahda al-Watan'" (Shiite Clerics and Intellectuals in Saudi Arabia Reject Threats to the Unity of the Homeland), *Al-Rasid*, April 6, 2009, http://hajrnet.net/hajrvb/showthread.php?t=402974154.

14 The petition can be viewed at: www.metransparent.com/spip.php?article13117&lang=ar&id_forum=19643. A second petition, Nahwa Dawlat al-Huquq wa al-Mu'assasat, was signed by 22 figures, most of them Islamists, including Salman al-Awda, www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247642. See also Madawi al-Rasheed, "Saudi Arabia: Local and Regional Challenges," *Contemporary Arab Affairs* 6, no. 1 (2013): 29.

15 "Statement by the Free Youth Coalition," Facebook, March 1, 2011, www.facebook.com/ksa1Freedom1day.

16 "Thawrat Mintaqat al-Sharqiya" (The Eastern Region Revolution), Facebook, www.facebook.com/Revolution.East.

17 "Al-sultat al-Saʿudiyya tutliq sirah daʿiat huquq al-insan al-Shaykh Tawfiq al-ʿAmir" (Saudi Authorities Release Human Rights Activist Sheikh Tawfiq al-Amir from Prison), Markaz al-Haramayn lil-ʿAlam al-Islami (Hezbollah al-Hejaz website), March 7, 2011, www.taghribnews.com/vdcjhaex.uqevazf3fu.html. See also Ian Black, "Middle East Crisis: Saudi Arabia: Expectations High Before 'Day of Rage' With Modest Aims," *Guardian*, March 10, 2011; "Al-Tadhahirat fi al-Ahsa lil afraj an al-Sheikh Tawfiq al-'Amir" (Protests in al-Ahsa Calling for the Release of Sheikh Tawfiq al-Amr), *Al-Rasid*, March 4, 2011, www.rasid.com/?act=artc&id=43190.

18 "Thawrat Mintaqat al-Sharqiya" (The Eastern Region Revolution), Facebook, www.facebook.com/rev.east.

19 Ibid.

20 Rashid Abul-Samh, "Saudi Smoulders But Is Not on Fire," *Al-Ahram*, March 17–23, 2011.

21 For a good overview, see Robert Danin, "Is Saudi Arabia Next?" *Atlantic Monthly*, December 4, 2011.

22 Abid al-Suhaymi, "al-Saudiya talan bida' al-mawsam al-intikhaby lil majlis al-baladi 22 abril al-muqbil" (Saudi Arabia Announces the Beginning of the Municipal Elections Season Will Be April 22), *al-Sharq al-Awsat*, March 23, 2011, http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=613770&issueno=11803#.UTubgNY9. The elections were not actually held in April, but rather in September.

23 Walaa Hawari, "Women Launch Facebook Campaign to Participate in Municipal Elections," *Arab News*, February 7, 2011.

24 "299,000 Saudis Join Civil Service," *Arab News*, September 18, 2012, www.arabnews.com/saudi-arabia/299000-saudis-join-civil-service.

25 Saudi Ministry of Interior website, www.moi.gov.sa.

26 Anonymous, "Saudi Grand Mufti: 'Nation's Foes Use Protests to Create Sedition,'" *Saudi Gazette*, March 10, 2011.

27 Muhammad al-Sulami, "Calls Mount for Prosecution of 'Day of Rage Dissidents,'" *Arab News*, March 15, 2011.

28 "Iʿtilaf al-Shabab al-Ahrar" (Free Youth Coalition), Facebook page, March 7, 2011, http://ar-ar.facebook.com/ksa1Freedom1day, .

29 Personal interview with Sunni activist, Riyadh, Saudi Arabia, January 18, 2013.

30 Abeer Allam, "Online Law Curbs Saudi Freedom of Expression," *Financial Times*, April 6, 2011.

31 An example is Revolution2East: www.youtube.com/user/Revolution2East?ob=0&feature=results_main. See "Leila," "Saudi Arabia: The Shiʿa of al-Sharqiyya," *Muftah*, April 20, 2012.

32 "Shurta al-Sharqiyya tatalqa balaghatha ala faysbuk" (Police of al-Sharqiyya Receive Their Communications on Facebook), *Al-Yaum*, November 2, 2011, www.alyaum.com/News/art/35133.html.

33 See, for example, the Facebook page http://ar-ar.facebook.com/qatifterritory. A similar site is "Al-Hasa Wants to Change Its Emir," www.facebook.com/home.php?sk=group_138668152864845.

34 These included luminaries from the *Shirazi* current like Hassan al-Saffar, but also leaders of the Khat al-Imam (Hassan al-Nimr and Abd al-Karim Hubayl), followers of the Mudarrisi line (Muhammad Hassan Habib), and conservatives/traditionalists (Munir al-Khabbaz, Mansoor al-Jishi, and Abdallah al-Khunaizi).

35 See, for example, an interview with a member of the Eastern Province Revolution, Rosie Bsheer, "Saudi Revolutionaries: An Interview," *Jadaliyya*, June 21, 2012. Also see Muhammad Qabasi, "Taʿliqan ʿala Bayan al-Makhzi lil-Shaykh al-Khunayzi" (Commentary on the Despicable Announcement From Sheikh al-Khunayzi), *Al-Watan*, July 17, 2013, available at www.facebook.com/Wnews/posts/390245821032231?comment_id=3961498&offset=0&total_comments=4, and the comments of the "Ahrar Awamiya" movement, www.facebook.com/Rasadnews.net/posts/247827875257847?utm_medium=twitter&utm_source=twitterfeed.

36 Patrick Cockburn, "Saudi Police 'Open Fire on Civilians' as Protests Gain Momentum," *Independent*, October 5, 2011.

37 Ministry of Interior website, www.moi.gov.sa. Also see "Foreign Elements Blamed for Qatif Riots," *Arab News*, October 5, 2011.

38 Mshari al-Dhaydi, "Al-ʿAwamiya: Al-qisa laysat taʿifiya" (Awamiya: The Story Is Not a Sectarian One), *al-Sharq al-Awsat*, October 11, 2011.

39 Patrick Cockburn, "Saudi Arabia: Four Men Killed as Shia Protests Against the State Intensify," *Independent*, November 25, 2011.

40 Bsheer, "Saudi Revolutionaries: An Interview."

41 The July 21 sermon can be viewed at www.saffar.org/?act=artc&id=3007. See also the interview with Tawfiq al-Saif, who echoes this point. "The youth said to the leaders: 'You stop. You haven't delivered what you have promised. Now we will do our best.'" Anonymous, "Saudi Shiite Protests Show Rise of Radical Generation: Authorities Accuse Iran of Stirring Unrest," *Kuwait Times*, July 21, 2012.

42 Personal interview with a Shia youth activist, Tarut, Saudi Arabia, January 24, 2013.

43 See the Coalition's Facebook page: www.facebook.com/cofaj. Also, author's e-mail correspondence with a member of the Coalition, February 12, 2013, and interviews with Eastern Province youth, Saudi Arabia, January 2013.

44 Author's e-mail correspondence with a member of the Coalition, February 12, 2013.

45 Personal interview with a Saudi Shia intellectual, al-Qatif, Saudi Arabia, January 20, 2013.

46 The video is available at www.youtube.com/watch?v=4x358ZGNgeA.

47 "Thawrat al-Mintaqa al-Sharqiya" (Eastern Region Revolution), Facebook, www.facebook.com/rev.east, July 12, 2012.

48 The statement is found on the Al-Jazira al-Arabiya website, July 12, 2012, http://shmsaljazereh.blogspot.com/2012/07/5.html.

49 Anonymous, "Shia Cleric Arrested in Saudi After Shootout," Al Jazeera, July 18, 2012.

50 Anonymous, "Saudi Shi'ite Clerics Condemn Violence in Restive Qatif," *al-Arabiya* (English), August 21, 2012, http://english.alarabiya.net/articles/2012/08/21/233432.html. Echoing this, an August 31 sermon by Hassan al-Saffar warned that social networks could be used for spreading false rumors that "break down the bridges of trust between people and cause sedition and problems." Anonymous, "As-Shaykh al-Saffar Yuhdhar min Fawda Istikhdam Mawaqi' al-Tawasul al-Ijtama'i" (Sheikh Saffar Warns of Chaos From Using Social Networking Sites), *al-Rasid*, September 3, 2012, available at http://saffar.org/?act=artc&id=3042.

51 Personal interviews with Saudi Shia youth activists, al-Awamiya, Saudi Arabia, January 20, 2013.

52 See the program's Twitter account: https://twitter.com/tawasul_qatif.

53 For background on the Islahiyyin's dialogue efforts, see Tawfiq al-Saif, "An Takun Shi'iyyan fi al-Sa'udiyya: Ishkalat al-Muwatana wa al-Huwiya fi Mujtama' Taqlidi (To Be a Shia in Saudi Arabia: Questions of Citizenship and Identity in a Traditional Society), January 2013, http://talsaif.blogspot.com/2012/12/view-to-be-shia-in-saudi-arabia-on_25.html.

54 An illustrative example of al-Awda's views on democracy is available at: https://twitter.com/salman_alodah/status/280321067069865984.

55 "Saudi Says Detained 'Spy Ring' Linked to Iran," Al Jazeera, March 26, 2013.

56 Anonymous, "Saudi: Sheikh Nimr's Crucified Fate," *al-Akhbar* (Lebanon), March 30, 2013.

57 "'Abd al-Rahman Muhammad 'Amr al-'Aqil, "Ahdath al-'Awamiya wa al-Qatif" (The Events of al-Awamiya and al-Qatif). The full report is available at http://t.co/wltovJtn.

Carnegie Endowment for International Peace

The **Carnegie Endowment for International Peace** is the oldest international affairs think tank in the United States. Founded in 1910, it is known for excellence in scholarship, responsiveness to changing global circumstances, and a commitment to concrete improvements in public policy.
Carnegie launched a revolutionary plan in 2006 to build the first global think tank and since then has transformed an American institution into one fitted to the challenges of a globalized world. Today, Carnegie has research centers in Beijing, Beirut, Brussels, Moscow, and Washington as well as a program in Almaty.

The **Carnegie Middle East Program** combines in-depth local knowledge with incisive comparative analysis to examine economic, socio-political, and strategic interests in the Arab world. Through detailed country studies and the exploration of key cross-cutting themes, the Carnegie Middle East Program, in coordination with the Carnegie Middle East Center, provides analysis and recommendations in both English and Arabic that are deeply informed by knowledge and views from the region. The Carnegie Middle East Program has special expertise in political reform and Islamist participation in pluralistic politics throughout the region.

BEIJING BEIRUT BRUSSELS MOSCOW WASHINGTON

THE GLOBAL THINK TANK

CARNEGIE
ENDOWMENT FOR
INTERNATIONAL PEACE

CarnegieEndowment.org

#مركز_الجزيرة_للدراسات_و_التوثيق

متخصصون في إعداد الدراسات والتقارير والملفات التوثيقية والمعلوماتية الخاصة بشؤون الجزيرة والخليج ومحور المقاومة والمنطقة

★للاطلاع على كل جديد★

★▼★ للحصول على الكتب والدراسات والملفات والموضوعات الأخرى تجدونها على قناتنا وحسابنا:

#مركز_الجزيرة_للدراسات_و_التوثيق

Al-Jazeera Center for Studies and Documentation

https://telegram.me/ajcsd

ajcsd@

https://instagram.com/aljazeera.c.s.d

jcsd313@gmai.com

▼تابعوا معنا كل جديد عبر موقعنا:

موقع#لجان_الحراك_الشعبي

http://al-herak.com
http://al-herak.org
http://al-herak.net

#لجان_الحراك_الشعبي_في_شبه_الجزيرة_العربية

#مركز_الجزيرة_للدراسات_و_التوثيق